

الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية ، للقزويني ، علي بن
عمر - ٥٦٧٥ هـ. لعلها كتبت في القرن الثاني عشر
الهجري .

١٦٠٨
م

١٤ ق ١٧ س ١٥×٢١ سم
نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١ ب - ١٤ ب) ، ناقصة
الآخر ، خطها نسخ معتاد ، طبع .
الأعلام ١٣١:٥ ، بروكلمان ٤٦٦:١ ، الذيل ٨٤٥:١
١- المنطق أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ

٦٠٤٤
م ١

٥/١٦٥٥
٥١٩١٥/٤/٢١

(تعليقات الكاتي على ايساغوجي) ، تأليف الكاتي ،
حسن - ٥٧٦٠ هـ. بخط حسين عادل جواري في القرن
الثاني عشر الهجري تقديرًا .

١٦٠٨
م

١٥ ق ٢٠ س ١٥×٢١ سم
نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ١٥ ب - ٢٩ ب) ، ناقصة
الأثناء ، خطها نسخ معتاد .
بروكلمان ، الذيل ٨٤١ : ١ الظاهرية (الفلسفة
والمنطق) ٩٩
١- المنطق أ- المؤلف ب- الناسخ
ج - تاريخ النسخ .

٦٠٤٤
م ٢

٥/١٦٥٥
٥١٩١٥/٤/٢١

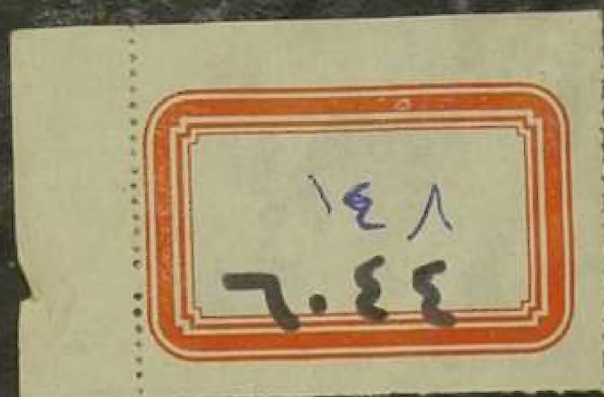
(حاشية التالجي على تعليقات الكاتي على ايساغوجي) ،
تأليف التالجي ، محيي الدين (كان حيا قبل ١٠٠٥ هـ) .
لعلها كتبت في القرن الثاني عشر الهجري .

١٦٠٨
م

٢٧ ق ٢١ س ١٥×٢١ سم
نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ق ٣٠ ب - ٥٦ أ) ، ناقصة
الأثناء والآخر ، خطها نسخ معتاد .
بروكلمان ، الذيل ٨٤٢:١ ، طوبقبوسراي ٦٦٨:٣
١- المنطق أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ .

٦٠٤٤
م ٣

٥/١٦٥٥
٥١٩١٥/٤/٢١





هذا كتاب فقهية

مكتبة جامعة اللاذقية قسم المخطوطات
الرقم: ٦٠٤٦ ف ١٦٥٥
العنوان: مجموع في ملاحم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
المؤلف: القزويني، علي بن محمد
تاريخ التأليف: القرن العاشر الهجري
اسم الناشر: ---
عدد الأوراق: ٥٦
ملاحظات: ١٥ X ٢١

بسم الله الرحمن الرحيم **وبه نستعين**
 الحمد لله الذي ابدع نظام الوجود واختر ما هيئات الاشياء وعظم قدره وانشأ
 بقدرته انواع الجواهر العقلية وافاض برحمته محركات الاجرام العقلية والفلكية والصلابة
 على ذوى الانفس القلبية المنزهة عن كدورات الانسية **خصوصا على محمد صاحب**
الايات والمخبرات وعلى التابعين بالحق والبيان **وبعد** فلما كان بانفاق
 اهل الفهم **واصلا** انطباق ذوي الفضا **ان العلوم لا يستقيم اليقينية اعلم الطالب**
 واهمى الخاف فان صاحب الشرف للاستخلاص الشريفة ونف اسرع اتصالا بالحق
 الملكية **وكان الاطلاع على دقايقها** والاحاطة بكنه حقايقها **لا يمكن الا بالعلم**
 المرسوم بالمنطق اذ به يعرف صحيحها من قسورها **وعثرنا على سبيلها** فاشتمل على **بين** سبيل
 يُلطف **الحق** وامتنان بتأييده **مبين** كافة الخلق ومال الى جنابها **الذاتي** وال**الغائي** **والنيل**
 بتأدية الطبع والعاصم **وهو** الوحي الصادر صاحب المظلم العالم الفاضل المقبل الله
 المتعقب **المنهج** الحى الحبيب النسيب ذو المناقب والمفاخر شمس الملاء والدين والدين
 بها الاسلام والمسلمين ملك الصدور **واله** فاضل **قدوة** الكاين **والا** ما في قلب
 الاعالي **فلك** المعاني **محمد** بن الوحي الصدور المظلم **والصاحب** المظلم **رسول** الوفا
 آصف الزمان ملك وزراء الرق والعرب صاحب دجون الملوك بهاء الملة والدين **علاوة**
 الاسلام والمسلمين قطب الملوك والسلاطين **محمد** ادام الله في قلوبنا **وما** غفر له **وما**
 الذي مع حوائج **سنة** فان السعادة الابدية والكرامات السموية وافضل بالعلم

في هذا الكتاب
 الف الف
 والست مائة

بالمعاني **الحكمة** والحقايق **نحو** كتاب المنطق جامع القواعد **حاشا** لا صورة
 وضوابط **فقط** **مقتضى** اشارة **وسرعت** نعت **وكتابة** ملتزم ما ان لا اهل بشي
 بقدرته **وياد** اية **مطابقة** **نكت** **نكت** لطيفة **من** عندي **غير** تابع **لا** حد **من** الخلايق **بل**
البرهان **الذي** لا يما فيه **بالل** **بوت** **يد** **ولا** **من** **خلف** **وسمي** **بالرسالة** **الشمسية** **في** **القواعد**
المنطقية **وربنا** **على** **مقدمة** **ونلت** **مقالات** **وخاتمة** **مقتضا** **لجمل** **التوفيق** **من** **واهب** **الفكر**
ومؤيد **على** **حرمه** **الفيض** **الخبر** **والعدل** **اذ** **خير** **موفق** **ومبين** **المقدمة** **في** **بحث** **الاول**
في **ما** **منطق** **وبيان** **الحاجة** **الى** **العلم** **ما** **تصور** **نقط** **وهو** **صور** **صورة** **الشيء** **والعقل** **او**
تصور **مع** **كم** **وهو** **اسناد** **الى** **آخر** **ايجاب** **او** **سلبا** **وقال** **للمجموع** **تقدير** **وليس** **الكلمة** **كل**
منها **بديهي** **والا** **لما** **جملنا** **شيا** **ولا** **نظرا** **والا** **لدا** **لنستدل** **بل** **بعض** **من** **كل** **منها** **بديهي**
والبعض **الآخر** **نظري** **يحصل** **من** **طريق** **الفكر** **وهو** **ترتيب** **امور** **معلوم** **للتأدي** **الى** **مجرد**
وذلك **الترتيب** **ليس** **بصواب** **دا** **لما** **لنا** **قضية** **بعض** **العقل** **بعضها** **مقتضى** **افكار** **هم** **بل** **الا**
نسان **الواحد** **ينافض** **نفسه** **في** **وقتين** **فست** **الحاجة** **الى** **قانون** **مفتر** **للمعرفة** **لطرف** **اكتساب** **النظريات**
من **الضرورات** **والاحاطة** **بالصحيح** **والعاسد** **من** **الفكر** **الواقع** **فيها** **وهو** **المنطق** **ورسموه** **بانه**
الى **قانونية** **تقسم** **واعلم** **الدين** **عن** **الخطا** **في** **الفكر** **وليس** **كل** **بديهي** **والا** **لا** **استغنى** **فعل**
ولا **نظرا** **والا** **لدا** **لنستدل** **بل** **بعض** **بديهي** **وهو** **نظري** **يحتاج** **استغناء** **منه** **الثاني**
في **موضوع** **المنطق** **موضوع** **لا** **علم** **ما** **يبحث** **في** **من** **ارضا** **الى** **تلك** **ما** **هي** **اي** **لذاته** **اولها**
او **خبر** **وموضوع** **المنطق** **ما** **ث** **المفرد** **والتصديق** **لان** **التفكير** **يبحث** **عنها**

من حيث اننا نقول ان الصور والتصديق ^{يتوقف على} يتوقف على الصور كونه
 كلية وجزئية وذاتية وعرفية وجنبا وفصلا ومن حيث يتوقف على الموصلا في التصديق اما توافقا
 قريبا كونه قضية وعكس ونقيض قضية واما توافقا بعيدا كونه موضوعا غير محمولين وقد
 جرت العادة بان يسمى الموصلا في التصديق قولا شارحا والموصلا في التصديق ^{الاول} وجيب تقدم
 على الثاني وضعا لتقدم الصور على التصديق طبعا لان كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم
 عليه بذاته او بامر صادق عليه والمحكوم كذلك والفهم لا يتناهي الحكم من جهة واحدة الامور
 الثلاثة اما المقالات فثلاث المقالات الاولى في المفردة وفيها اربعة فصول الاول في اللفاظ
 دلالة اللفظ على الشيء بوسط الوضوح بمطابقة دلالة الانسان على الحيوان الناطق
 وبوسط ما دخل فيه تضمن دلالة على الحيوان فقط او الناطق فقط وبوسط اخر عن
 التزام دلالة على قابل العلم وضوء الكتابة ويشترط في الدلالة الانسانية كونها خارجية
 بخلاف التزام من تصور الشيء بصورة والاولا متع فهم من اللفظ ولا يشترط فيها كونها حالة
 يلزم من تحقق الشيء في الخارج تحقيقه في دلالة لفظ الشيء على البصر مع عدم الملازمة بينهما
 في الخارج والمطابقة لا تسلّم التضمن كما في السابطين ^{اما} اما التزام الامور فمقتضى
 كون وجود اللازم لكل ماهية يلزم من تصور تصور غير معلوم وما قيل ان تصور ماهية
 كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غير فتدبر ومن ههنا تبين عدم التزام التضمن
 للالتزام واما ما هو موجود في اللفظ المطابقة لا تتحالة وجود التباين من حيث انه تابع بدون
 المتبوع والدال بالمطابقة ان تصديق الدلالة على جهة من جهة هو المركب كرامى الخ الجارية

الجارية والاول في الموصلا وهو ان يصلح لان يحل به وهذه فهو الاداة كنه ولا وان
 يصلح كذلك فالدليل على ما بيننا من الامور الثلاثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو اللام
 واما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول فان تخص ذلك الشيء على الالة
 فتساوينا ان استوت افراده الذهبية والخارجية فيه كالانسان والشمس ومثلهما ان
 كان موصلا في البعض اولى او اقدم من الاخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن وان
 اشبه فانه كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو المشترك كالمعين وان لم يكن كذلك
 بل وضعه لاحدها ثم نقل الى الثاني وفي التشرع موضوع الاول يسمى لفظا متفق لا
 عرفيا ان كان الناقل هو العرف العام كالذاتية وشريعا ان كان الناقل هو الشرع كالصوم
 والصلاة واصطلاحيا ان كان هو العرف الخاص كاصطلاحات النحات والنظار وغيره
 والامور موضوعها الاول يسمى بالنسبة الى حقيقة وبالنسبة الى الشيء اليه مجازا
 كالاسد بالنسبة الى الحيوان المقدس والرمز الى الجماعة وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ اخر
 مرادف ان توافقا في المعنى ومباين له ان اختلفا فيه واما المركب فهو اما تام وهو الذي يصح
 السكون عليه والما غير تام والنام ^{اللفظ} اللفظ المصدق والكذب فهو والخير وان لم يجز ان
 دل على طلب الدلالة اولا اي وضعت في موضع الاستعلاء او كقولنا اضرب انت ومع
 الخضوع سوال ودعاء ومع التواضع التماس وان لم يدل فهو التنبية ويندرج فيه
 التمنى والرجى والعتيم والنداء وما غير ذلك من ما يقتضي كالحجوان كالحجوان
 واما غير تقيدي كالمركب في العلم واداة او كلمة واداة **المفصل الثاني في المعاني**

المفرد كل مفهوم فهو جزئي ان من نفس الصورة من وقوع التركة فيه وكل ان لم يقع
 واللفظ الدال عليه ما يسمي كليا وجزئيا بالعرض والكل اما ان يكون عام ماهية ما تحت من الجزئيات
 او دخلا فيها او خارجا عنها والاول هو النوع الحقيقي سواء كان متعدد الاشياء وهو
 في جواب ما هو حسب التركة والخصوصية معا كالانسان او غير متعددة الاشياء وهو
 المقول في جواب ما هو حسب الخصوصية الحقة كالشمس فهو اذن كل مقول على واحد او على كثيرين
 متفقين بالحقائق في جواب ما هو فان كان الثاني فان كان عام الجزاء المشترك بينهما وبين نوع
 آخر فهو المقول في جواب ما هو حسب التركة الحقة ويسمى جنسا ورتبة بانه الكلي المقول
 على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو وهو قريب ان كان الجواب عن ماهية وعن بعض ما
 يشاركها فيه هو الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة الى الانسان وبعيد ان
 كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة الى الانسان والاشياء على الجواب
 عنها وعن بعض الاخر ويكون هناك جوابا ان كان بعيدا بمرتبة كالجسم النقي بالنسبة
 الى الانسان وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم واربع اجوبة ان كان بعيدا بثلاث
 مرات كالجوهر وعلا هذا القياس وان لم يكن عام مشترك بينهما وبين نوع آخر فلا بد
 فلا بد وان لا يكون مشتركا او بعضهما عام مشترك مساويا والا كان مشتركا بين
 ماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون عام مشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدار
 خلا قبل بعضه ولا يتسلسل بل ينقسم الى ما يسمي بالمتعدد فيكون فضلا عن ذلك كان يشاركها
 في مشاركتها في جنس او وجود فكان فضلا ورتبة بانه كل على كل في جواب ما هو

○

في جوهره في هذا الترتيب حقيقة من امين متساويين او امور متساوية كان كل من فضلا لها
 لانه غير متساويين متساويين كانه في الوجود والفصل المتخير للنوع عن هاتين ركنين في
 الجنس قريب ان يترتب في جنسه قريب كالتألف للسان وبعيد ان يترتب عنه في جنس بعيد كالحيوان
 للسان اما الثالث فان امتنع انفكاكه عن ماهية فهو اللازم والا فهو العرض المفارق
 واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد للحقبة وقد يكون لازما للماهية وهو ما بين وهو الذي
 يكون تصور من تصور ملزوم كافي في جزم الذهن بالضرورة بينهما كالانقسام سواء بين
 للربعة واما جزئي وهو الذي يقترن بالذهن بالضرورة بينهما الى واسطة كساوي الذوايا
 المتماثلين للمثلث وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزوم تصور ولا رغم
 والعرض المفارق اما سبغ الزوار كحجرة الخجل وصفرة الورد واما **المتساوي** كالشباب والشباب
 وكل واحد من اللازم والمفارق ان اختلف بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك والوا
 فهو العرض العام كالماء في رتبة الخاصة بالكلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة
 قوله عرض والعرض بانه كل مقول على افراد حقيقة واحدة وغيره فله عرضيا فالكلية انما
 اذن من نوع وحسب وفصل وخاصة وبحسب عام **الفصل الثالث في باب ما هي** **و**
 وهي من الاول الكلي قد يكون **المتعدد** في الوجود في الخارج لا نفس مفهوم اللفظ كترتيب
 الساري على اسم وقد يكون كمن الوجود ولكن لا يوجد كالفنقاء وقد يكون الوجود منه واحدا
 مع امتناع غيره كالماء في نقاء او مع ابعاده كالشمس وقد يكون الوجود منه كثيرا متساويا كالكلوك
 البقرة البقرة او غير متساوية كالفنقاء اذا قلنا الحيوان مثلا بانه كل في ذلك او ثلثه

الثلث

الحيوان في حيث هو وكونه كليا وان لم يكن من ماله اول شيء كليا طبيعيا والثاني كليا متعلقا
 والثالث كليا عقليا والكل السبع موجود في الخاب لا في الجزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج و
 جزء الموجود موجود واما الكليات الاخران في وجودهما في الخارج في خلاف والنظر فيه خارج عن النطق
الثالث الكليات متساوية وان صدق كل واحد منهما على كل ما صدق عليه الآخر كالانسان
 والناطق وبينهما عموم مطلق ان صدق احد على كل ما صدق عليه الآخر في غير عكس كالحيوان
 والانسان وبينهما عموم في وجه ان صدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فقط كالحيوان
 والناطق والابيض ومباينان ان لم يصدق شي منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر كالانسان و
 الفرس ونقيضا المتساويين متساويان والا تصدق احدهما على ما كذب عليه الآخر فيصدق احد
 المتساويين على ما يكذب عليه الآخر وهو محال ونقيض الاعم من شئ مطلقا اخص من نقيض
 الاخص مطلقا لصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس اما
 الاول فلا نه لولا ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك
 مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال واما الثاني فلا نه لولا ذلك لصدق
 نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك مستلزم لصدق الاخص على كل ما
 يصدق عليه الاعم وهو محال والاعم من شئ من وجه ليس بين نقيضهما عموم اصلا لتحقيق
 هذا العموم بين عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص مع التباين الكلي بين نقيض
 الاعم مطلقا وعين الاخص ونقيضا التباين مباينان بباين اجزئيا لا نه ان لم يصدق
 معا صلا كاللاوجود واللاعدم كان بينهما تباين كلي وان صدقا كالانسان والافرس

ولا فرق كان بينهما تباين جزئي ضرورة صدق احد المتباينين مع نقيض الآخر فقط فالتباين الجزئي لازم
 قطعاً والواجب الجزئي كما يقال على الشيء المذكور السمي بالحقيق كذلك يقال على كل اخص تحت الاعم وبسبب الجزئي لا اضافي
 وهو اعم من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي دون العكس اما الاول فلا اندراج كل شخص تحت
 ماهية القارة عين الشخصيات واما الثاني فلو ان كان الجزئي لا اضافي كليا وامتناع كون الجزئي كذلك
 النوع كما يقال على ما ذكرناه فيفلا النوع الحقيقي كذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها
 في جواب ما هو قولنا ان يسمي النوع للاضيق وهو ابتداء اربع لانه لها اعم للانواع وهو النوع العالي
 كالجم او اخصها وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع او اعم من السافل واخص من العالي
 وهو النوع المتوسط كالحيوان والجم النامي او مباين لكل وهو النوع للمقدور والعقل ان قلنا ان النوع
 ومراتب الاجناس ايضا هذه الاربعة كني العالي كالجوهر مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا بال
 كاطران ومثلا المتوسط فيها الجسم النامي والجم ومثلا للمقدور العقل ان قلنا الجوهر يسمى جنس والنوع كالا
 موجود بدون الحقيقي كالانواع المتوسطة والحقيقي موجود بدون الاضافي كالحقايق البسيطة فليس بها
 عموم وخصوص **مطلعا** لا كل منها اعم من الاخر من وجه لصدقها على النوع السافل وجزء
 المقود في جواب ملهوان كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقعا في طريق ماهو كالحيوان والناطق بالنسبة
 الى الحيوان الناطق المقود في جواب السؤال ماهو عن الانسان وان كان مذكورا بالنسبة يسمى داخل في
 جواب ماهو كالجم النامي والحمل والحرك بالادارة الدالة على المطابق بالنسبة والجنس العالي جاز ان يكون
 افضل يقوم به لوان تركب من امرين متساويين او امرين متساوية ويحتمل ان يكون افضل بقسم النوع
 السافل ان يكون له فضل يقوم به ويمنع ان يكون افضل بقسمه والتمسك بانه ان يكون له فضل

في قوله تعالى ولا فرق بين الذكر والأنثى في القيمة والجنس في قوله تعالى ولا فرق بين الذكر والأنثى في القيمة والجنس في قوله تعالى ولا فرق بين الذكر والأنثى في القيمة والجنس

وفصول قسمها وكل فصل يقوم مقام قسم من غير عكس كل فصل
 يقسم المسافر فيقوم مقام قسم من غير عكس كل **الفصل الرابع في تعريفات المعرفة** هو الذي يتركز
 تصور ذلك الشيء او متبناه عن كل ماعداه وهو لا يجوز ان يكون نفس الماهية لان الحرف
 معلوم قبل المعرفة والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا اعم لقصوره عن افادة التعريف ولا حتى يكون
 اخفى فهو مساويا في النعم والخصوص ويسمى حدا تاما ان كان باجنس والفصل العربي
 وحدانا قصا ان كان بالفصل القريب وحده او بدو باجنس البعيد ورسما تاما ان كان بالجنس
 القريب **والفصل الخامس** والخاصة واما ان كان بالخاصة وحدها او بها **والفصل السادس** والخاصة
 بالاحراز عن تعريف الشيء بما يابوا به في المعرفة **والفصل السابع** في تعريف الحركة بالكون في
 الزمان بما ليس بمفرد وعن تعريف الشيء بما لا يعرف الا به سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال الكعبة من
 يقع الشاكلة ثم يقال الشاكلة اتفاقا في الكيفية او عروبا كما يقال الانسان في قوله لا ثم يقال الزمان
 المنقسم بتساويين ثم يقال التساويان في الشاكلة اللذان لا يفصل بينهما في الزمان ثم يقال ولا
 يفصل ثم الشاكلة هما الاثنين ويجب ان يكثر عن استعمال الفاظ غريبة وحشية في كلامه الاولى
 بالشيء الى السابق لكونه موثقا للفرض **المقالة الثانية في القضايا** واحكامها وفيها مقدمة
 وثلاثة فصول **المقدمة** في تعريف القضية واقسامها **والاولى** القضية في "يصح ان يكون
 يقال لغاية انه صادق او كاذب وهي جملة ان اختلفت بطرفين لا مفردين كقولنا زيد عالم زبولي
 بعالم وشرطي ان اختلفوا في الحكم فيما يصدق فيه او لا صدق في تقدير صدق
 فخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وان كان انسانا فهو جواد اما منفصلة وهي التي يكافئها

س

فيها بالشيء بين العقيدتين في الصدق والكذب معا او في الصدق او بغيره كقولنا اما ان
 يكون هذا النور زجرا او فرجا او ليس اما ان يكون هذا الانسان كاتبا او اسودا
الفصل الاول في الجملة وفيه اربعة مباحث البحث الاول في اجزاها واقسامها الجملة اما تتحقق
 باجزاء ثلثة محكوم عليها **يسمى** موضوعا ومحكوم **ويسمى** محمولا ونسبة بينهما بالارتباط المحول بالموضوع
 واللفظ الدال عليه يسمى رابط كقولنا زيد هو عالم ويسمى القضية ثلثة وقد يحذف الرابط
 في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها والقضية تسمى ثنائية وهذه النسبة ان كانت نسبة بين شيئين
 ان يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا الانسان حيوان وان كانت نسبة بين شيئين ان يقال ان
 موضوع ليس محمول فالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس بحمار وموضوع الجملة ان كان شخصا سميت
 مخصوصة وشخصه وان كان كليا فان بين في الجملة افراد ما صدق عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال على اسو
 سميت بصورة ومصورة وهي اربعة لانه لا يبين **فما** ان الحكم على كل الافراد فهو الكمية وهم اما
 موجبة وموجبة كقولنا كل حمار هو اما سالبة وسالبة كقولنا لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء
 ولا واحد والناس كجواد وان يبين في ان الحكم على بعض الافراد فهو الجزئية وهي اما موجبة وسالبة
 بعض وواحد وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا وان لم يبين في الجملة الافراد
 فان لم يصح لان صدق كية **ويسمى** القضية طبعية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع
 وان صليت لذلك سميت مهلة كقولنا الانسان في خبر الانسان ليس في خبره في قوة
 الجزئية لا يصدق الانسان في خبره صدق بعض الانسان في خبره وبالعكس **البحث الثاني في تحقق** ليس كل
البحث الثالث في الارب كقولنا كل **يسمى** تامة بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما لو وجد

كقولنا بعض
 الحيوان او
 واحد من الحيوان
 انسان واما
 سالبة وسالبة
 ليس كل

كان **2** من الافراد المكنة فهو بحيث اذا وجد كان **ب** اي كل ما كان هو ملزوم **ج** فهو
 ملزوم **ب** وتارة بحسب الجار **ج** ومعناه كل **2** في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله
 او بعده فهو **ب** في الخارج والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شيء من المراتب
 في الخارج **ج** يصح ان يقال كل **ب** سكر بالاعتبار الاول دون الثاني ولو لم يوجد من الا
 في الخارج **ج** الا المربع يصح ان يقال كل سكر مربع بالاعتبار الثاني دون الاول وعلم
 هذا ففسر المحصورة الباقية **البحث الثالث في العدول والتخصيص** حرف السلب ان
 كان جزء من الموضوع كقولنا الا في جماد او من المحكي كقولنا الجراد لا عالم او منهما جميعا
 سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان لم يكن جزءا لشيء منها سميت محصلة ان
 كانت موجبة وبسيطة ان كانت سالبة والاعتبار بايجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية والسلبية
 لا يطر في القضية فان قولنا كل ما ليس في فهو عالم موجبة مع ان طرفيها عديمان وقولنا لا شيء
 في **المتحرك** بساكني سالبة مع ان طرفيها وجوديان والسالبة البسيطة اعم من الموجبة المعدولة للمحل
 لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب فان الايجاب لا يمتنع الا على موجود محقق
 كانه الخارجي الموضوع او مقدر كانه **الحقيقة** الموضوع واما اذا كان الموضوع
 موجودا فانها متلازمان والفرق بينهما في اللفظ اما **الثبوتية** والثبوتية فالثبوتية موجبة
 ان قدمت الربط على حرف السلب وسالبة ان اخرت عنه واما **الثانية** فبالتبينة او
 بالاصطلاح **2** على تخصيص لفظ غير ولا بالايجاب المعدول ولفظ ليس بالسلب البسيطة او
 بالعكس **البحث الرابع في التفاضل** لا بد لتبينة المحولات في الموضوعات من كيفية

مثانه 2

كيفية ايجاب كانت السلب او سلبت كالضرورة والادوام والافروضة والادوام ونسبي تلك
 الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها يسمى جهة القضية والتفاضل الوجهة التي جرت العادة بالبحر
 عن ادراك احكامها بالثبوتية عشرة فحين منها بسيطة وهي التي حقيقتها ايجاب فقط او سلب
 فقط ومنها مركبة وهي التي تركبة من ايجاب وسلب والبسيطة ستة الاولى الضرورية المطلقة
 وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت للموضوع او سلب عنه مادام ذات الموضوع موجودا
 كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان يحرك الثابتة الدائمة المطلقة
 وهي التي يحكم فيها بديموم ثبوت للموضوع او سلب عنه مادام ذات الموضوع موجودا
 لها ايجابا وسلبا مامورا بالثبوتية المطلقة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت للموضوع
 او سلب عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك لا يصابع مادام كاتبا
 لضرورة لا شيء من الكاتب يساكن لا يصابع مادام كاتبا الرابعة العرفية العامة وهي التي يحكم
 بديموم ثبوت للموضوع او سلب عنه بشرط وصف الموضوع ومنها ايجابا وسلبا مامورا
 المطلقة العامة وهي التي يحكم فيها بديموم ثبوت للموضوع او سلب عنه بالفعل كقولنا بالاطلاق العام
 كل انسان متفكر وبالاطلاق العام لا شيء من الانسان يتنفس السادسة المكنة العامة وهي
 التي يحكم فيها بارتفاع الضرورية المطلقة عن جانب الخالف الحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة
 لا شيء من النار بارد واما المركبات سبع الاولى المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد
 الادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك لا يصابع
 مادام كاتبا لادواما فبما هي موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة

كقولنا بالضرورة لا يتبع من كانت تسكن الاصاب ما دام كاتب الاداء فتركها من سالة من
 طنة عامة وموجبة مطلقة عامة الثانية العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد الاداء
 الذات وهي ان كانت موجبة فتركها من موجبة عرفية عامة وسالة مطلقة عامة وان كانت
 سالة من سالة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها ايجابا وعلبا ما من الثالثة
 دية الاضروقة وهي المطلقة العامة مع قيد الاضروقة بحال الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا
 كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركها من موجبة مطلقة عامة وان كانت سالة
 لا يتبع من لان ان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركها من سالة مطلقة عامة وموجبة
 عامة الرابعة الوجودية اللاحقة وهي المطلقة العامة مع قيد الاداء بحال الذات وهي ان كانت
 موجبة او سالة فتركها من مطلقين عامتين احدهما موجبة ولاخرى سالة ومثالها انما
 وسلبا ما من الخامسة الوقيعية وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت الموضوع او سلبه عن
 معين من اوقات ووجوه الموضوع مقيد بالاداء بحال الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا
 بالضرورة كل من خفف وقت جلوسه لارض بينه وبين الشمس لا دائما فتركها من موجبة
 مطلقة وسالة مطلقة عامة وان كانت سالة كقولنا بالضرورة لا يتبع من ان خفف وقت
 التربع لا دائما فتركها من سالة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة السادسة الشرعية
 وهي التي يحكم فيها بالضرورة ثبوت الموضوع او سلبه عن وقت غير معين من اوقات
 وجود الموضوع مقيد بالاداء بحال الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل
 انسان متفقد وقت ما لا دائما فتركها من موجبة مشتركة مطلقة وسالة مطلقة عامة و

ان

وان كانت سالة كقولنا بالضرورة لا يتبع من الانسان متفقد وقتا ما لا دائما فتركها من
 سالة مشتركة مطلقة وموجبة مطلقة عامة السابعة الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع
 رة الطلقة عن جاني الوجود والعدم جميعا فهي سالة موجبة كقولنا بالامكان لخاص كل
 انسان كاتب او سالة كقولنا بالامكان لخاص لا يتبع من الانسان بكاتب فتركها من ممكنين
 احدهما موجبة ولاخرى سالة والضا بطلان الاداء وام اشارة الى مطلقة عامة واللاضروقة
 اشارة الى ممكنة عامة فالتي كلفه موافق الكيفية للقيمة المقيدة بهما **الفصل الثاني في اسام الترتيب**
 واخرى امر بالضرورة لا دائما فتركها من سالة مطلقة عامة وموجبة
 التالي فيها على تقدير صدق القدم لعلقة بينهما فوجب ذلك كالعلة والقضايين واما اتفاقية
 وهي التي يكون ذلك فيها مجرد توافق الطرفين على الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا كما ناهن
 واما التفصيل فاما حقيقة وهي التي يحكم فيها بالتشافي بين جزئيهما في الصدق والكذب معا كقولنا
 اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما مانعة للجمع وهي التي يحكم فيها بالتشافي بين الجزئيين في
 الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء حرا او شرا واما مانعة للجمع وهي التي يحكم فيها بالتشافي
 للجزئين في الكذب فقط كقولنا اما ان يكون زيد في البحر او ان لا يعرق وكل واحدة من هذه الثلاثة اما
 عنادية وهي التي يكون التشافي فيها الذات للجزئين كافي لا منثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي
 التشافي فيها مجرد الاتفاق كقولنا للاسود الا كاتب اما ان يكون هذا الاسود او كائنا بحقيقة او لا
 اسود او كائنا مانعة للجمع او اسود او لا كائنا مانعة للجمع وسالة لكل واحدة من هذه القضايا التامة
 هي التي ترتفع ما حكم به في موجبتها فاسالة التروم هي سالة لزومية وسالة العناد هي سالة عنادية

وسالبة لاتفاق تسمى سالبة اتفاقية والمفصلة الموجبة تصدق عن صادقتي وعن كاذبتي وفيها
 مجموع الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق دون عكس لا امتناع استلزام الصدق
 الكاذب وكذب عن خرائتي كاذبتي وعن مقدم كاذب وتال صادق بها العكس وعن صادقتي
 اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقتي بحال والمفصلة الموجبة الحقيقية
 يصدق عن صادق وكاذب وكذب صادقتي وعن صادقتي وعن كاذبتي والمناقض لا يصدق
 عن كاذبتي وعن صادق وكاذب وكذب عن صادقتي والمناقض لا يصدق عن صادقتي
 صادق وكاذب وكذب عن كاذبتي والسالبة يصدق بها كذب الموجبة وكذب عن صادق الموجبة
 الشرطية ان يكون التالي لازما لومعا ذلك المقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصولها وهي لا تضر
 التي تحصل بسبب افتراض الامور التي يمكن اجتماعها ولا يشترط ان يكون كذلك على هذه الامور
 والمخصوص ان يكون كذلك على وضع معين وسور الموجبة الكلية في المفصلة لا يضرها من في المفصلة
 كلي ومقادير في المفصلة دائما وسور النانئة الكلية فيها التي والموجبة في ذلك والسالبة
 الجزئية قد لا يكون وباد حال السلب على سور لا يجاب على ذلك الملة بالاطلاق لفظي وان في المفصلة واما
 في المفصلة والشرطية فتركب عن جملتي وعن متصلتي وعن منفصلتي وعن جملة ومفصلة وعن
 جملة ومنفصلة وعن متصل وكل واحدة في النانئة لا حرة في المفصلة تنقسم الى ضمني لا متبادر مقدماتها
 عن نالها بالطبع بخلاف المفصلة فان مقدمها انما يتأخر عن تأخيرها بالوضع فقط فاقسام المتصلات
 سبع والمفصلات ست واما الامثلة فجليك يا سخي اجرامني نفسك **الفصل الثاني**
احكام القضايا وفيها اربعة مسائل تحت البحث الاول في التناقض وحده واما اختلاف

قضيتين بالاجاب والسلب حيث ينفصل لاذ ان يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبة ولا يتحقق التناقض
 في الموضوعين الا عند اتحاد الموضوعين وفيه وحدة الزمان والمكان وعند اتحاد الموضوعين وفيه
 وحدة المكان والزمان والاضافة والقوة والفعل وفيه صورتين لا بد مع مع ذلك من الاختلاف بالكلية
 لصدق الجزئيتين وكذب الكلين في كل مادة يكون الموضوع فيها اعم من الموضوع ولا بد من الاختلاف بالاجابة في الكل
 يصدق الكلين وكذب الضميرتين في مادة الامكان فتقضي الكلية العامة الضمنية المطلقة لان سلبها يضر مع
 الضرورية مما يتناقضان حرما وتقيف الدائمة المطلقة العامة لان سلبها يضر مع كل الاوقات بنافية
 الايجاب في البعض وبالكس في البعض المفروطة العامة الحقيقية التامة التي حكم فيها برفق الضرورية بحسب الوضع
 عن الجاهل انما لا يكون في كل من ذلك حيث يمكن ان يستعمل حكم في بعض اوقات كونه محتملا وتيقن العرفية
 العامة الحقيقية المطلقة اعني التي حكم فيها بثبوت المحل الموضوع او لبعده في بعض اوقات ومن الموضوع
 ومثالها ما هو واما المركبات فان كانت كلية فتقضيها المفهوم المردوي احد تقيض جزئها وذلك هو كل بعد
 بحاقب المركبات وتناقضها لا بد ان لا تحققت ان الوجود في الالاد اية تركبها من مطلقين مما يتبع
 احدهما موجبة والاخرى سالبة وان تقيض المطلقة هو الدائم تحققت ان تقيضا اما اللادائم الخالف الاولام
 الموافق واذ كانت جزئية فلا يمكن في تقيضا ما ذكرناه لاذ يكذب بعض اجسام حيوان لادائم مع كذا كل
 واحد من تقيض جزئها في تقيضا ان اردت ان تقيض الجزئيين لكل واحد من تقيض واحد انك واحد واحد
 لا بد عن تقيضا فيقال كل جسم ما حيوان دايما وليس حيوان دايما الا اما الشرطية فتقضي الكلية فيها
 بالجزء الموافقة في الجنس والنوع الخالفة في النوع الكيفي وبالعكس **البحث الثاني في كسور المستوي**
 وهو عبارة عن جوارح الاول من القضية انبأ وان في اولام مع بقاء الصدق والكيفية اما السوالب

اما الدائم

فان كانت كلية فبعض منها وهي الوقفية الصدوق والوجود بستان والمطلق العامة لا
 ينكس لا متاع العكس اخص وهي الوقفية لصدق قولنا بالضرورة لا ينعى ما لم ينعى وقت اربع الايات
 وكذب قولنا بعض المنكس ليس بغيره لا مكان العام الذي هو اعم من لا لان كل منكس فهو في بالضرورة واذا
 لم ينكس الاخص لم ينكس اعم اذ لو انكس اعم لا ينكس الاخص لان لازم اعم لازم الاخص ضرورة واما
 الضرورية والواجبة المطلقةا فتعكس ان دابة كلية لا اذا صدق بالضرورة او دابة لا شيء من **ب 2** فدايا
 لا شيء من **ب 3** ولا تبعض **ب 2** بالاطلاق العام وهو مع الاصل ينتج بعض **ب 1** ليس **ب 1** بالضرورة
 في الضرورية ودائما في الدائمة وهو مع واما المشروطة والعرفية العامة فان فتعكس ان عرفية عامة كلية لا اذا
 صدق بالضرورة او دايما لا شيء من **ب 2** مادام **ب 2** فدايا لا شيء من **ب 2** مادام **ب 1** والة تبعض
ب 3 حين هو **ب 1** وهو مع الاصل ينتج بعض **ب 1** ليس **ب 1** حين هو **ب 1** وهو مع واما المشروطة والعرفية فان فتعكس
 فتعكس ان عرفية عامة لا دائمة في البعض اما العرفية العامة فلكونها لازمة للعامة واما اللا دايمة وام فلا نه
 لو كذب الصدق لا شيء من **ب 3** دايما فتعكس لا شيء من **ب 2** دايما وقد كان كل **ب 2** بالفعل
 هذا خلف وان كانت جزئية فالمشروطة والعرفية انما صتان تنكس ان عرفية خاصة لا ان اخص صدق بالضرورة
 او دايما بوجه **ب 2** ليس **ب 2** مادام **ب 2** لا دايما فدايا بعض **ب 1** ليس **ب 2** مادام **ب 1** لا دايما بقرض ذات الموضوع
 وهو **ب 2** وقد **ب 2** بالفعل **ب 2** ايضا اللا واهم رب الباء غنة وليس **ب 2** مادام **ب 1** والا لكان **ب 2** حين هو
 به وقد كان ليس **ب 2** مادام **ب 2** هذا خلف واذا صدق الجيم والباء عليه وتنا فبا صدق بعض **ب 1**
 ليس **ب 2** مادام **ب 1** لا دايما وهو المطلوب واما البواقي فلا تنكس لان تصدق بالضرورة بعض
 الحيوان ليس بانسان وبالضرورة بعض القر ليس بنصف وقت البتة يبيع لا دايما كذب

لذب عكسه بالمكان العام الذي هو اعم من الحيوان لكن الضرورية اخص بالباطن والوقفية اخص بالمكان
 الباقية ومتى لم تنكس شيء منها لمعارفة ان انعكاس العام يستلزم انعكاس الخاص واما الموجبة
 كلية كانت جزئية فلا تنكس كلية لا احتمال كونها اعم من الموضوع واما في الجزئية فالضرورة
 والواجبة والعامة تنكس جميعه مطلقا لا اذا صدق كل **ب 2** باحدى الجوانب الاربع المذكورة فبعض
ب 2 حين هو **ب 1** والافلا شيء من **ب 2** مادام **ب 1** وهو مع الاصل ينتج لا شيء من **ب 2** في الضرورية
 والدائمة مادام **ب 3** في العامين وهو محال واما الخاصة فتعكس ان جسيمة مطلقا متعكس باللا دوام
 اما الجسيمة المطلقة فلكونها لازمة للعامة واما قيد اللا دوام في الاصل الحق فلا ذلك كذب بعض **ب 1**
 ليس **ب 2** بالفعل لصدق كل **ب 2** دايما فتعكس لا شيء من **ب 2** مادام **ب 2** فدايا لا شيء من **ب 2** مادام **ب 1** والة تبعض
 او دايما كل **ب 2** مادام **ب 2** ينتج كل **ب 1** دايما ونضم الى الجزء الثاني ايضا وهو قولنا لا شيء من **ب 2**
 بالاطلاق العام ينتج لا شيء من **ب 1** بالاطلاق العام فيلزم اجتماع التقيضين وهو محال واما
 الجزئي ففرض الموضوع وقولنا **ب 2** بالفعل والا لكان **ب 2** دايما و**ب 2** دايما لا دوام الباء بدوام الجيم
 لكن اللازم باطل التقيد الاصل باللا دوام واما الوقفية والوجود بستان والمطلق العامة ينكس
 ينكس مطلقا عامة لا اذا صدق كل **ب 2** باحدى الجوانب الخمس المذكورة فبعض **ب 2** بالاطلاق
 العام والافلا شيء من **ب 2** دايما وهو مع الاصل ينتج لا شيء من **ب 2** دايما وهو محال وان ثبت
 عكس فقيض في الموجبات لتصدق فقيض الاصل او الاخص منه واما الكمالات في الرما في الانكس
 وعدم غير معلوم لوقفة الهمهان المذكور لان انعكاس فيها انعكاس السالبة الضرورية والمنكس
 كيفما اوعى افتبا في الصغرى المنكس مع الكبرى الضرورية في الشكل الاول الذي هو كل منها غير محقق ولعدم

انظر بدليل بوجوب الانعكاس وعدمه **واما الشرطية** والمنفصلة الموصية الكلية كانت اوجبه تنفك
 تنفك وجوبه عن بوجوبه والكلية تنفك سالبه كلية لا توصف نقض تنفك لا ينظم مع الاصل
 قياسا متجالا محالا **واما السالبة** الجزئية فلا تنفك لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا صوابا
 فهو ان كان مع كذب العكس **واما المنفصلة** فلا ينص منها للعكس لعدم الاستبعاد **باب** في جزمها
البحث الثالث في النقض وهو عبارة عن جعل جزء الاول من القضية الثاني والثاني من الاول
 مع مخالفة الاصل في كيف وموافقة في الصدق **واما الموجبات** فان كانت كلية فيجب
 لا تنفك سواء بها بالعكس المستلزم لا ينفك لانه يصدق بالضرورة على كل من هو ليس بخوف وقت لاحاقا
 عكسه ما عرفت وينفك الفردية واللاية كلية لانه اصدق بالضرورة او دياكالي **باب** في قداها
 ما ليس **بج** ولا بعض ما ليس **بج** بالفعل وهو مع الاصل ينح بعض ما ليس **بج** **باب** في قداها
 في الضرورة ودلائل الدائمة وهو محال **واما المترتبة** والضرورية العامة فان تنفك لا تنفك
 كلية لانه اصدق بالضرورة او دياكالي **باب** ملادام **ج** فدا لا لا شيء مما ليس **بج** ملادام **ج**
 ولا بعض ما ليس **بج** حين هو ليس **بج** وهو مع الاصل ينح بعض ما ليس **بج** **باب** في قداها
 وهو محال **واما الحائضات** تنفك ان عرفت عاقبة لاداية البعض اما العرفية العامة فلا تنفك
 العامة من اياها **واما ان صدق بعض ما ليس **بج**** بالاطلاق العام ولا فلا **باب** في قداها
 تنفك لا شيء من **ج** لاي وقت كان لا شيء من **ج** **باب** بالفعل الوجود الموضع هذا محال وان
 كانت جزئية فالها مشان تنفك ان عرفت عاقبة لاداية اصدق بالضرورة او دياكالي **باب** في قداها
 ملادام **ج** لادياكالي من الموضع وهو **ج** **باب** في قداها **باب** بالفعل الوجود الموضع **باب** في قداها

ملا

وان كان **ج** من هو ليس **بج** فليس **بج** حين هو **ج** وقد كان **ب** ملادام **ج** هذا **باب** في قداها
 مختلف **باب** بالفعل ففرض ما ليس **بج** ليس هو **ج** ملادام **ج** لادياكالي وهو **باب** في قداها
 المطلوب **واما البواقي** فلا تنفك لصدق قولنا هو ليس بانسان بالضرورة المطلقة
 في الرئيس نصف بالضرورة الوقتية دون عكسها ومتى لم تنفك لم ينفك شيء من ما عرفت
 في العكس الشوي **واما السوال** كانت كلية او جزئية فلا تنفك كلية لا محال ان يكون نقض
 الموضع من الموضوع وتنفك في خاصان جزئية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة او دياكالي
باب ملادام **ج** لادياكالي من الموضوع **باب** في قداها **باب** بالفعل **ج** في بعض الاوقات ليس **بج**
باب في قداها اوقات **ج** بعض ما ليس **بج** فهو **ج** في بعض اوقات احسان ليس **بج** لانه
 لا محال **واما الوقيان** والوجود بيان تنفك مطلقة عامة لانه اذا صدق لا يثبت من **ج** **باب** في قداها
 باحدى هذه الجهات ففرض الموضوع **باب** في قداها **باب** بالفعل **ج** بالضرورة الوجود الموضع
 ففرض ما ليس **بج** **باب** في قداها **باب** بالفعل **ج** المطلوب وهكذا يثبت عكس جزئياتها **باب** في قداها السوال
 والضرورية كانت لوسالة ففرض معلوم **باب** في قداها **باب** في قداها **باب** في قداها **باب** في قداها
 الشرطيات اما البقية الموصية الكلية يستلزم تفصلها في الجمع من عين المقدم ونقض الثاني
 في الموضع من نقض المقدم وان انما يمتنع كين عليها والا لبطل اللزوم والافصال
 في الموضع من نقض المقدم اذ لا متعلق مقدم **باب** في قداها **باب** في قداها **باب** في قداها
 مقدم اخر بين نقض احد الجزئين وانما هي عين المقدم والضرورية من غير الحقيقة مستلزمة للآخر
 ممكنة من نقض الجزئين **المقالة الثالثة في القياس** وفيها خمسة فصول **الفصل الاول**

في تعريف القياس القياس قول مؤلفه **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
عن التبع ونقيضه مذكور **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بتبع **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
كلهم مؤلف وكلهم مؤلف حاد **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
بسمي اصغر ومحمول الكبر والقضية **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
والتي فيها الكبر الكبري والكبري **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
من كيفية وضوح الاوسط **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
محمول في الصغرى موضوعا في الكبرى **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
فيها فهو الشكل الثالث **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
ايجاب الصغرى والاقام بند **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
عليه لا كبر غير بعض الحكم **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
كقولنا كل **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
فصل في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
بعض **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
بعض **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
فطره اختلاف في مقدمة **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
صدق القياس مع ايجاب **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس

والصغرى موضوعا في الكبرى **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
عن التبع ونقيضه مذكور **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
مذكور فيه ولو قلنا لكنه ليس بتبع **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
كلهم مؤلف وكلهم مؤلف حاد **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
بسمي اصغر ومحمول الكبر والقضية **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
والتي فيها الكبر الكبري والكبري **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
من كيفية وضوح الاوسط **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
محمول في الصغرى موضوعا في الكبرى **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
فيها فهو الشكل الثالث **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
ايجاب الصغرى والاقام بند **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
عليه لا كبر غير بعض الحكم **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
كقولنا كل **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
فصل في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
بعض **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
بعض **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
فطره اختلاف في مقدمة **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس
صدق القياس مع ايجاب **فصل** في تعريف القياس **باب** في تعريف القياس

منها ما كانت الشك في خبر تمام من مقدمتين وينبغي لا شك في الادعاء فيكون لا شك في ان كانا معا
في الكبرى فهو الشكل الاول وان كانا تابيا فهما في الشكل الثاني وان مقدمهما معا فهو الشكل الثالث
كان مقدم ما في الصغرى تابيا في الكبرى فهو الشكل الرابع ومن ابطال الاستدلال وهو ما في الشكل الخامس
والكتب في كل شكل في الخليلان في فرق مثال الضرب الاول في الشكل الاول كلما كان في مقدمتين
في دفعه فينتج كلما كان اب فد في القسم ما ينكب في المنفصلة والطرح في مقدمتين معا ما كانت
من المقدمتين كقولنا دائما اما كل اب او كل ج د واما في دفعه فينتج اما كل اب او كل ج د
لا متاع الخلو الواقع من مقدمتين التاليف في احد الاخرين وينبغي في الاشكال الادوية في
بين الخليلان معرفة ههنا بين المشار كين القسم الثالث ما ينكب ما ينكب في الحلية والمنفصلة والاشتراك
منه ما كانت الحلية الكبرى والشركة مع تالي المنفصلة وينتج منفصلة مقدمها مقدم المنفصلة وتاليف
التاليف بين التاليف والحلية كقولنا كلما كان اب ج د وكل د ه ينتج كلما كان اب ج ه د وينتج
الاشكال الادوية والشرائط المعرفة بين الخليلين معرفة ههنا بين التاليف والحلية القسم الرابع ما ينكب ما ينكب
والمنفصلة وهو عطف بين الاول ان يكون الخليلان كج ب بد اد ج ه الا ان اتصاله في ذلك هو ما في
واحد من اجزاء الاتصال اما مع اتحاد التاليف في النتيجة كقولنا كلما ج ا ما ب واما د ه د واما د ه د
وكل د ه وكل د ه د ينتج كلما ج ا ما ب واما د ه د واما د ه د واما د ه د واما د ه د
التاليفان في النتيجة كقولنا كلما ج ا ما ب واما د ه د واما د ه د واما د ه د واما د ه د
اما ج واما د واما د ه د واما د ه د واما د ه د واما د ه د واما د ه د واما د ه د
ذات جزئين والمشاركة مع احد ما كقولنا اما د ه د واما د ه د واما د ه د واما د ه د

منها ما كانت الشك في خبر تمام من مقدمتين وينبغي لا شك في الادعاء فيكون لا شك في ان كانا معا
في الكبرى فهو الشكل الاول وان كانا تابيا فهما في الشكل الثاني وان مقدمهما معا فهو الشكل الثالث
كان مقدم ما في الصغرى تابيا في الكبرى فهو الشكل الرابع ومن ابطال الاستدلال وهو ما في الشكل الخامس
والكتب في كل شكل في الخليلان في فرق مثال الضرب الاول في الشكل الاول كلما كان في مقدمتين
في دفعه فينتج كلما كان اب فد في القسم ما ينكب في المنفصلة والطرح في مقدمتين معا ما كانت
من المقدمتين كقولنا دائما اما كل اب او كل ج د واما في دفعه فينتج اما كل اب او كل ج د
لا متاع الخلو الواقع من مقدمتين التاليف في احد الاخرين وينبغي في الاشكال الادوية في
بين الخليلان معرفة ههنا بين المشار كين القسم الثالث ما ينكب ما ينكب في الحلية والمنفصلة والاشتراك
منه ما كانت الحلية الكبرى والشركة مع تالي المنفصلة وينتج منفصلة مقدمها مقدم المنفصلة وتاليف
التاليف بين التاليف والحلية كقولنا كلما كان اب ج د وكل د ه ينتج كلما كان اب ج ه د وينتج
الاشكال الادوية والشرائط المعرفة بين الخليلين معرفة ههنا بين التاليف والحلية القسم الرابع ما ينكب ما ينكب
والمنفصلة وهو عطف بين الاول ان يكون الخليلان كج ب بد اد ج ه الا ان اتصاله في ذلك هو ما في
واحد من اجزاء الاتصال اما مع اتحاد التاليف في النتيجة كقولنا كلما ج ا ما ب واما د ه د واما د ه د
وكل د ه وكل د ه د ينتج كلما ج ا ما ب واما د ه د واما د ه د واما د ه د واما د ه د
التاليفان في النتيجة كقولنا كلما ج ا ما ب واما د ه د واما د ه د واما د ه د واما د ه د
اما ج واما د واما د ه د واما د ه د واما د ه د واما د ه د واما د ه د واما د ه د
ذات جزئين والمشاركة مع احد ما كقولنا اما د ه د واما د ه د واما د ه د واما د ه د

الفصل في القياس الاستثنائي

الفصل الخامس في القياس

الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الوهاب وجوده الممتنع نظره الممكن سواء وغيره الصواب
بأختياره شرع وخبره والصلوة على محمد الذي انشأ به عليه وآله

المختصين من لا يدرك امره غير ما بعد فان كتاب النبي الامام

فدوة العلماء اثر الدين الامير طيب الله نراه وجعل الجنة نواه

بامتياز غوي لما كان على بوض الاخر ان يفسر على تفسير الادب ونفع فلاحه

ان الكتب بالتماسهم او اوراقا شرعية ونظم تيسر ولا يصح الميسر

والدقيقين قال ساغوني القول ان للمنطقين اصطلاحات يكسبها

للتدريس اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم منها ساغوني وبولفظ

يوناني براديه الكتابات نحن وهذه النوع الحسن والبصير والخاصة

والوضو العام وهذا يتوقف معرفته على بيان الدلالة **الثالث** ان

المطابقة والتقدم والالتزام وانما هو للفظ والدلالة هي كون الشيء

بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو الدال والثاني هو المد

لول فن هذا عرف ان الدال هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر

وكذا عرف ان المدلول هو الذي يلزم من العلم به العلم به والى

لانه ينقسم الى طبيعية وعقلية **والمراد من الدلالة هي الدلالة**

الوضعية التي يكون بحسب وضو اللفظ على المعنى وهي ثلثة لان

اللفظ الدال على المعنى لا ياتي اما ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على

جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول

فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن

وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بال

المطابقة ان يكون اللفظ الدال على المعنى لا ياتي اما ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على

جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام

هذا هو اللفظ الدال على المعنى لا ياتي اما ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام

فان قيل قد مر ان اللفظ الدال على المعنى لا ياتي اما ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام

فيكون دال على ما في ذهنه

بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لكون تمام

ما وضع للانسان وانما سميت بهذه الدلالة لمطابقة لان اللفظ

موافق لتمام ما وضع له وذلك ما خود في قولهم طابقت الفعل بالفعل

اذا توافقا ومثال ما يدل بالتقدم كالانسان اذا دل على احيوها

او على الحيوان او على الناطق وانما سميت بهذه الدلالة تقصدا لانه

يدل على الجزء الذي في ذهنه ومثال الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل على

كل ما في العلم وصفه الكتب وانما سميت هذه الدلالة التزاما لان

اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن ذهنه في الخارج في الاثر والامر

فقد قلنا على ما يلازمه بقوله في الذهن لان الملازمة الخارجية لو

جعلت شرط لم يتحقق دلالة الالتزام بدونها لا متناع تحققات شرط

بدون تحقق الشرط واللازم بطل فكذا الملزوم لان عدمه كالمعنى

يدل على الملكة كالبصر التزاما لان البصر عدم البصر عما يشانه ان يكون

بصيرا مع ان بينهما معان في الخارج لا يقال دلالة البصر على البصر

ليست بالالتزام بل بالتضمن لانما تقول البصر عدم البصر لعدم

البصر والعدم المضاف الى البصر يكون البصر خارجا عنه قال ثم

اللفظ اما مفرد او قول لما فرغ من بيان الدلالات **الثالث** شرع

في تقسيم اللفظ فقوله اللفظ ينقسم على قسمين مفرد ومركب لان

اما ان لا يواد بالجزء منه او من التقطع دلالة على جزء معناه او مواد

به ذلك كقولك راسي الحمار فانه لفظ يدل على جزء معناه لان الراس

يدل على ما في ذنب الراس والحمار على جسم معني فان كان

اللفظ مفردا لم يواد بالجزء منه او من التقطع دلالة على جزء معناه او مواد به ذلك كقولك راسي الحمار فانه لفظ يدل على جزء معناه لان الراس يدل على ما في ذنب الراس والحمار على جسم معني فان كان

هذا هو اللفظ الدال على المعنى لا ياتي اما ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام

هذا هو اللفظ الدال على المعنى لا ياتي اما ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام

هذا هو اللفظ الدال على المعنى لا ياتي اما ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام

هذا هو اللفظ الدال على المعنى لا ياتي اما ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام

هذا هو اللفظ الدال على المعنى لا ياتي اما ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام

هذا هو اللفظ الدال على المعنى لا ياتي اما ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام

هذا هو اللفظ الدال على المعنى لا ياتي اما ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام

هذا هو اللفظ الدال على المعنى لا ياتي اما ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام

هذا هو اللفظ الدال على المعنى لا ياتي اما ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام

هذا هو اللفظ الدال على المعنى لا ياتي اما ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام

هذا هو اللفظ الدال على المعنى لا ياتي اما ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on a single leaf. The text is dense and fills most of the page.

لا يصلح انما يطلب به ما يتبين الشيء في ذاته كان الجواب الناطق لان السؤال باي شيئا
عن الانسان باي شيء فهو في ذاته كان الجواب الناطق لان السؤال باي شيئا
شيء فهو في ذاته انما يطلب به ما يتبين الشيء في ذاته كان الجواب الناطق لان السؤال باي شيئا
عن غير يصلح الجواب فالناطق يصلح الجواب لغيره الانسان عن غيره وغيره

فان قلت سلطانا لا يقص هذا الحقيقة اذ قد قيل انه الملك لا
والحق قد لا يكونوا ويكونوا في علم الله تعالى فلا يصح
نفسنا عندهم كمالا في الفهم والبيان ولا يصح
فصلوا ولا يكونوا من يقول به فليس هو الانسان بل هو
الضابط لهم فخاص الانساني لا هو الانسان ولا
نفسه التي لا تتغير ولا هي التي لا تتغير ولا هي التي لا تتغير

في بيان الحكم على ما لا يكون له حقيقة كقولنا ان هذا كذا

الناس فيه حتى يتحقق ان بنية الحكم التام كتحقق ما بين الرسم
الناس والحكم التام قال القاضي اقول لما فرغ من قول الشارع شرع
في بناء الحجة وهي القضايا المترتبة الموصلة الى المطالب التصديقي وهي
القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق او كاذب فيه اي في قوله
وهو الذي يسميه بعضهم جزاء القول هو المركب سواء كان لفظا مركبا
في القضية الملقوفة او مفردا عقليا مركبا كما في القضية العقلية وهو
اي القول حتى يتبين ان لا اقوال التامة والمناقضة وقوله يصح ان
يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فصل يحترز به عن الاقوال
التامة والاشائيات من الامر والنهي والاستعظام وغيرها وهي
اي القضية ينقسم الى قسمين احدهما حملية والاخر شرطية لان الحكم
عليه في القضية ان كانا مفردين فالقضية حملية والاخر شرطية وفيه
فطر مثل الجملة كقولنا زيد كاتب والنزلية اما منفصلة وهي التي حكم
فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى وهي
موجبة ان حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا
ان كانت الشمس طالقة فالنهار موجود وسالبة فان حكم فيها بسلب
صدق قضية على تقدير اصدق قضية كقولنا ليس ان كانت الشمس طالقة فالنهار
لليلى موجود واما شرطية منفصلة وهي التي حكم فيها بالتنافي بين القيتين
فان حكم فيها بالتنافي ايجابا فالقضية المنفصلة موجبة كقولنا البدر
اما ان يكون واحدا او فردا وان حكم فيها بالتنافي سلبا فالقضية المنفصلة
سالبة كقولنا ليس اما ان يكون الانسان اسودا او كاتب قال في الجزء
الاول اقول في الجزء الاول اي الحكم عليه من قضية الحملية

في بيان الحكم على ما لا يكون له حقيقة كقولنا ان هذا كذا

الحملية يسمى موضوعا لانه انما وضع لان حكم عليه بشئ اخر والجزء الذي
اي الحكم عليه منها يسمى محولا لان انما وضع لان حكم عليه بشئ والمسمى التي
ترتبط بها المحمول بالموضوع يسمى نسبة مكنية ولم يذكر لصفة الجزء الاخير
ولا بد منه في القضية لكونه جزءا منها والجزء الاول من القضية الشرطية
يسمى مقدما ما تقدمت في الذكر والجزء الثاني منها يسمى تابعا لكونه تابعا
بقوله وسواء قلوي بمعنى التبع قال والقضية اما موجبة او اقلية تنقسم
القضية ثانيا الى موجبة وسالبة لان تلك النسبة التي ذكرناها ان
كانت حكما بان يقال الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب
وان كانت حكما بان يقال الموضوع ليس محمولا فالقضية سالبة كقولنا
زيد ليس بكاتب قال وكل واحد منهما له اقوال كل واحد من القضية
الموجبة والسالبة اما ان يكون موجبة او محصورة كلية كانت او جزئية
او ممتدة لانه اذا كانت الموضوع في القضية شخصا معينا فالقضية خصوصية
كما ذكرنا في مثال الموجبة والسالبة كقولنا زيد كاتب او زيد ليس بكاتب
تسميها بخصوصية فلهذا موضوعها موضوعها اي موضوع القضية شخص
موضوعا شخصا معينا فان لم يكن موضوعها اي موضوع القضية شخص
موضوعا شخصا بل يكون مجردا كقولنا زيد كاتب او زيد ليس بكاتب
والجزئية فالقضية محصورة مسورة اما كونها محصورة فلهذا افراد موضوعها
فروعها اما كونها مسورة فلا شمولها على السور الذي هو اللفظ الدال
على كية افراد الموضوع حاصرها ومحطها هو السور ما دون من سور
البلد فلما ان محط بالبلد كذلك فلهذا افراد الموضوع وهذا المحصورة
اما ان يحكم فيها على كل الافراد او على بعضهم وعلى كلا التقديرين اما لا ي
البلد فلما ان محط بالبلد كذلك فلهذا افراد الموضوع وهذا المحصورة
اما ان يحكم فيها على كل الافراد او على بعضهم وعلى كلا التقديرين اما لا ي

في بيان الحكم على ما لا يكون له حقيقة كقولنا ان هذا كذا

في بيان الحكم على ما لا يكون له حقيقة كقولنا ان هذا كذا

في كونه لنا بعض الانسانا كانت في

او بالسلب فان كان الاول فالقضية كلية مسوقة موجبة كقولنا كل ان
 او سالية كقولنا لا شيء من الانسان بكاتب والسورة الكلية الموجبة كقولنا
 وفي الكلية السالبة خولاش ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني في ايها
 كان الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية جزئية مسوقة موجبة كقولنا
 بعض الانسان ليس بكاتب والسورة في القضية الجزئية التي هي موجبة
 فو بعض واحد فقط وفي الجزئية السالبة فليس كل ليس بعض كقولنا
 بعض ليس وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن الموضوع في القضية
 شخصا مقيانا ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد او بعضها فالقضية
 تسمى محلية فوالان في بعض الاحوال سالية الافراد التي حكم عليها
 والمكانت القصة مثله كانت الشئ في الشفاء لا يقال انه القضية الطبيعية
 خارجية عنها فلا يصدق الحصر لاننا نقول الكلام في القضايا المقيدة في
 والقضية الطبيعية ليست بمقتضية في العلوم في جزئها عن التعميم لا يحل بالانحصار
 قال والمصلحة اما لزومية اه اقول لما فرغ من تقسيم الكلية شئ في تقسيم
 النظرية سواء كانت متصلة او منفصلة اما الشر المتصل فتقسم
 الى قسمين احدهما لزومية والاخرى باقية لانه ان كان صدق الثاني
 فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما متناهية عن ذات المقدم
 ذلك فالقضية متصلة لزومية وبالعلاقة تهيأ ما بسببه يستلزم
 المقدم الثاني كالعلية والتضيق اما العلية فكقولنا ان كانت الشمس
 مائلة فالنهار موجود فان طلوع الشمس على لوجود النهار
 اما التضيق فكقولنا ان كان زيدا باعرا فمروا به فان كان صدق
 الثاني في المصلحة على تقدير وجود صدق المقدم للعلاقة المذكورة

في كونه لنا بعض الانسانا كانت في
 في كونه لنا بعض الانسانا كانت في
 في كونه لنا بعض الانسانا كانت في
 في كونه لنا بعض الانسانا كانت في
 في كونه لنا بعض الانسانا كانت في
 في كونه لنا بعض الانسانا كانت في
 في كونه لنا بعض الانسانا كانت في
 في كونه لنا بعض الانسانا كانت في
 في كونه لنا بعض الانسانا كانت في
 في كونه لنا بعض الانسانا كانت في

في كونه لنا بعض الانسانا كانت في
 في كونه لنا بعض الانسانا كانت في
 في كونه لنا بعض الانسانا كانت في
 في كونه لنا بعض الانسانا كانت في
 في كونه لنا بعض الانسانا كانت في
 في كونه لنا بعض الانسانا كانت في
 في كونه لنا بعض الانسانا كانت في
 في كونه لنا بعض الانسانا كانت في
 في كونه لنا بعض الانسانا كانت في
 في كونه لنا بعض الانسانا كانت في

مذكورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة انما قيلت كقولنا ان كان
 الانسانا ناطقا فالخوارق فانه لا علاقة بين طائفة الانسان وناطقة
 الخوارق غير العقل مستلزما طائفة الانسان وناطقة الخوارق بها بل في
 الطرفان على سبيل الصدق هيئتا واما الشرطية المتصلة فتقسم الى
 ثلثة اقسام حقيقة ومافعة الجموع ومافعة لان حكم في القضية بالنسبة
 بين جزئها في الصدق والكذب معا فالقضية متصلة حقيقة كقولنا
 العددان زوجيان او فردان حكم في هذه القضية باستباح اجتماع فرد
 والفرد على العدد الواحد واستباح ارتقاء على جمعها عنه وانما سميت
 حقيقة لان الثاني بين جزئها استدفع الثاني بين جزئها الاخرين لا
 يوجد الثاني بين جزئها في الصدق والكذب معا وهذا ليس الا حقيقة
 الانفصال فان حكم في القضية بالتساوي بين جزئها في الصدق فقط فالقضية
 مافعة الجموع كقولنا هذا الشيء اما حجر او شجرة فان حكم في هذه القضية بالتساوي
 بين الحجر والشجر في الصدق فقط اه لا في الكذب لجواز ان يكون الشيء لا حجر ولا
 شجر وانما سميت هذه القضية مافعة الجموع لاستعمالها على صنف الجموع بين
 جزئها في الصدق وان حكم في القضية بالتساوي بين جزئها في الكذب فقط ان
 لا في الصدق فالقضية مافعة الخلو كقولنا زيدا اما ان يكون في البحر واما ان
 لا فوق فان حكم في هذه القضية بالتساوي بين جزئها ان لا يكون في البحر وبين
 ان يفرق لا بين ان يكون في البحر وان لا يفرق لجواز ان يكون في البحر وان لا يفرق
 وانما سميت مافعة الخلو لاستعمالها على صنف الخلو بين الجزئين في الكذب
 قال وقد يكون التفصيلات اه اقول التفصيلات المذكورة يتركب كل واحد
 منها من الجزئين غالبا كما هو وقد يتركب عن اكثر من جزئين اما متصلة

في كونه لنا بعض الانسانا كانت في

فولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس حيوان والحق الايجاب فولنا
بعض الجسم ليس حيوانا بل هو الحق الايجاب واذ قلنا بعض الجسم ليس حيوانا
كان الحق السلب ولم يذكر المصطلح في الشرط قال الشك الاول هو الذي اه
اقول لما كان الشكل الاول بين الاشكال اصلا والباقي مرتبة اليه
عند الاتساع ولهذا ما جعل معيار العلوم الا ذلك الجرد المصطلح
مع ضروب النتيجة دون غيره ليجعل في صور اي قابلية لتنتج من المطلوب
وتوسط لتفهم الباقية وضروب النتيجة الربعة لان القيمة العقلية هي
ان يكون شرطها اثنا عشر كما بين في المطولات وبقي اربعة
الضرب الاول هو ان يكون موصيتين كلتيه والنتيجة كل جسم
والضرب الثاني ان يكون كلتيه والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية
فولنا كل جسم مؤلف ولان في المؤلف تقديم ينتج لانه من الجسم تقديم
والضرب الثالث ان يكون موصيتين والصغرى جزئية والنتيجة موجبة
فولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث
والضرب الرابع ان يكون موجبة جزئية وصغرى وسالبة كلية وكبرى والنتيجة
سالبة جزئية فولنا بعض الجسم ليس تقديم ومن هذا يعرف ان الايجاب
الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول والاختلفت النتيجة اما
الاول فلا يصدق لانه في الانسان بفرس وكل فرس حيوان والحق
الايجاب وانما بدلنا الكبرى بقولنا وكل فرس صاهل كان الحق السلب
واما الثاني فلا يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحق
السلب واذ قلنا بعض الحيوان صاهل كان الحق الايجاب قال
والقياس الاقترانه اه اقول لما قسم القياس من قبل الى اقترانه وتنشاه

فولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس حيوان والحق الايجاب فولنا بعض الجسم ليس حيوانا بل هو الحق الايجاب وكان الحق السلب ولم يذكر المصطلح في الشرط قال الشك الاول هو الذي اه اقول لما كان الشكل الاول بين الاشكال اصلا والباقي مرتبة اليه عند الاتساع ولهذا ما جعل معيار العلوم الا ذلك الجرد المصطلح مع ضروب النتيجة دون غيره ليجعل في صور اي قابلية لتنتج من المطلوب وتوسط لتفهم الباقية وضروب النتيجة الربعة لان القيمة العقلية هي ان يكون شرطها اثنا عشر كما بين في المطولات وبقي اربعة

ولاننا اراد ان يبي ان كل واحد منهما في اي شيء يتركب فقال الا
قصر ان يتركب من مقدمتين حقيقيتين كما مر في قولنا كل جسم مؤلف وكل
مؤلف حادث فلا بد ان كل منهما هاتين المقدمتين حقيقيتين واما ان يتركب
من مقدمتين شرطيتين فنقول ان كانت الشمس طالعة فالارض
موجود وكلما كان الشمس النهار موجود فالارض موجودة في مقابلة
المقدمتين الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس طالعة فالارض موجودة
والمراد من المتصلتين متصلتان لزوميان لا اتفاقيتان كما ذكر في المطول
واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين فنقول ان كل عدد اماروز
او فرد وكل زوج فهو اماروز في الزوج او زوج في الفرد ونتج من
هاتين المقدمتين المنفصلتين كل عدد اماروز او زوج في الزوج
او زوج في الفرد واما ان يتركب القياس المذكور من مقدمة كلية ومقدمة
متصلة سواء كانت الكلية صغرى والمتصلة الكبرى او بالعكس فنقول ان
كان سدا في انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من هاتين
المقدمتين اللتين اولهما متصلة والاخرى كلية فنقول ان سدا في
انسانا فهو حيوان جسم واما ان يتركب من مقدمة كلية ومقدمة متصلة
سواء كانت الكلية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس فنقول ان كل عدد
اماروز فهو متقسم بمساويين ينتج من هاتين المقدمتين اللتين
اللتين اولهما متصلة والاخرى كلية كل عدد فهو اماروز او متقسم
بمساويين واما ان يتركب من مقدمة متصلة ومقدمة متصلة سواء
كلاهما متصلة صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس فنقول ان كل عدد
انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اماروز او متقسم بمساويين

فولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس حيوان والحق الايجاب فولنا بعض الجسم ليس حيوانا بل هو الحق الايجاب وكان الحق السلب ولم يذكر المصطلح في الشرط قال الشك الاول هو الذي اه اقول لما كان الشكل الاول بين الاشكال اصلا والباقي مرتبة اليه عند الاتساع ولهذا ما جعل معيار العلوم الا ذلك الجرد المصطلح مع ضروب النتيجة دون غيره ليجعل في صور اي قابلية لتنتج من المطلوب وتوسط لتفهم الباقية وضروب النتيجة الربعة لان القيمة العقلية هي ان يكون شرطها اثنا عشر كما بين في المطولات وبقي اربعة

فولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس حيوان والحق الايجاب فولنا بعض الجسم ليس حيوانا بل هو الحق الايجاب وكان الحق السلب ولم يذكر المصطلح في الشرط قال الشك الاول هو الذي اه اقول لما كان الشكل الاول بين الاشكال اصلا والباقي مرتبة اليه عند الاتساع ولهذا ما جعل معيار العلوم الا ذلك الجرد المصطلح مع ضروب النتيجة دون غيره ليجعل في صور اي قابلية لتنتج من المطلوب وتوسط لتفهم الباقية وضروب النتيجة الربعة لان القيمة العقلية هي ان يكون شرطها اثنا عشر كما بين في المطولات وبقي اربعة

فولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس حيوان والحق الايجاب فولنا بعض الجسم ليس حيوانا بل هو الحق الايجاب وكان الحق السلب ولم يذكر المصطلح في الشرط قال الشك الاول هو الذي اه اقول لما كان الشكل الاول بين الاشكال اصلا والباقي مرتبة اليه عند الاتساع ولهذا ما جعل معيار العلوم الا ذلك الجرد المصطلح مع ضروب النتيجة دون غيره ليجعل في صور اي قابلية لتنتج من المطلوب وتوسط لتفهم الباقية وضروب النتيجة الربعة لان القيمة العقلية هي ان يكون شرطها اثنا عشر كما بين في المطولات وبقي اربعة

بين هاتين المقدمتين اللتين اولهما منفصلة والاخرى منفصلة كما قلنا بهذا

اه اقول فرغ عن بيان القياس الاقتراء شرع في بيان القياس الاستثنائي
وهو استثناءية فتقول القياس الاستثنائي مركب واما ما قد بيناه من ان
احدهما شرطية والاخرى وضع احد جزئيه انبثاقا او دفعه لغيره
وضع الجزء الآخر او دفعه سواء كانت متصلة او منفصلة اما ان كانت
متصلة فكلنا ان كانت الشمس طالعة فالنار موجودة لكن الشمس طالعة
نتيج ان النار موجودة ولو قلت لكن النار ليس بوجوده ينتج ان الشمس
ليست بطالعة واما ان كانت منفصلة فكلنا دائما اما ان يكون
العدد زوجا او فردا لكن هذه العدد زوجي ينتج انه ليس بفرد
ولو قلت لكنه ليس زوجي ينتج انه فرد واذا عرفت هذا فقول
الشرطية الموضوع في القياس الاستثنائي ان كانت متصلة واستثناء
عني المقدم ينتج عني التالي والايكزم انفكك اللازم عن المضموم
فتقبل الملازمة ويستثناء نقض التالي ينتج نقض المقدم والايكزم
وجود المزموم بدون اللازم فتقبل الملازمة ايضا كما رايت في
المثال الاول وان كانت الشرطية الموضوع في القياس الاستثنائي
منفصلة واستثناء عني احد الجزئين سواء كان مقدا او تابيا ينتج
نقض الآخر لاستثناء الجميع بينهما واستثناء نقض احدهما الى احد
الجزئين كذلك ينتج عني الآخر لانتفاء الخلو بينهما كما رايت في المثال
الثاني فطالع بالتأمل في المثالين المذكورين هذا اذا كانت المتصلة
حقيقة وان ثبت ان تدبر والحيث بكالم في التفصلات فارجع الى المثالين
الاولين والآخرين على التام في القياس الاستثنائي
فانما مائدة الخوارزمي

وهو استثناءية فتقول القياس الاستثنائي مركب واما ما قد بيناه من ان احدهما شرطية والاخرى وضع احد جزئيه انبثاقا او دفعه لغيره وضع الجزء الآخر او دفعه سواء كانت متصلة او منفصلة اما ان كانت متصلة فكلنا ان كانت الشمس طالعة فالنار موجودة لكن الشمس طالعة نتيج ان النار موجودة ولو قلت لكن النار ليس بوجوده ينتج ان الشمس ليست بطالعة واما ان كانت منفصلة فكلنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا لكن هذه العدد زوجي ينتج انه ليس بفرد ولو قلت لكنه ليس زوجي ينتج انه فرد واذا عرفت هذا فقول الشرطية الموضوع في القياس الاستثنائي ان كانت متصلة واستثناء عني المقدم ينتج عني التالي والايكزم انفكك اللازم عن المضموم فتقبل الملازمة ويستثناء نقض التالي ينتج نقض المقدم والايكزم وجود المزموم بدون اللازم فتقبل الملازمة ايضا كما رايت في المثال الاول وان كانت الشرطية الموضوع في القياس الاستثنائي منفصلة واستثناء عني احد الجزئين سواء كان مقدا او تابيا ينتج نقض الآخر لاستثناء الجميع بينهما واستثناء نقض احدهما الى احد الجزئين كذلك ينتج عني الآخر لانتفاء الخلو بينهما كما رايت في المثال الثاني فطالع بالتأمل في المثالين المذكورين هذا اذا كانت المتصلة حقيقة وان ثبت ان تدبر والحيث بكالم في التفصلات فارجع الى المثالين الاولين والآخرين على التام في القياس الاستثنائي

الى المرسائل المطولان قال البرهان اه اقول في الاصطلاحات المنطقية
المذكورة التي يجب استحضارها عند الخوض في شئ من العلوم البرهانية
وهي مبنية على قياس مؤلف من مقدمات يقينية لاستنتاج اليقيني كما مر
في الاصل واليقيني هو اعتقاد الشيء بان لا يمكن ان يكون الا كذا مطابقا
للاواقع غير ممكن الزوال قوله لا يمكن ان يكون الا كذا يخرج في الظن وسواء
اعتقاد موجود في نفس الامر الراسخ قوله مطابقا للاواقع يخرج في
الجهل المركب قوله يمكن الزوال يخرج في اعتقاد المقلد واما اليقيني
فانما هو شر او بيان وهي ما يحكم العقل فيه بحرد تصور الطرفين
كقولنا الواحد نصف الاثنين والاسكن اعظم من الجزء ومنها
مشاهدات وهي ما يحكم فيه العقل بالحد سواء كان في الحد الظاهرة او
الباطنة كقولنا الشمس مشرقة والتار محرق وكقولنا ان لنا غضبا
وهو فاد من جربان وهي ما يحكم العقل فيه في جزم الحكم الى تكرار ذلك
هذه مرة بعد اخرى كقولنا اشرب السقوتيا سمن الصفراء و
هذا الحكم انما يحصل بولط مشاهدات كثيرة ومنها حد بيان وهي
ما لا يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى واسطة تكرار المشاهدات
كقولنا ان النار تستفاد من الشمس لاختلاف اوضاعه في الشمس فربا
وبعد اوضاعها النواتية وهي ما يحكم العقل فيه في جزم الحكم بولط التما
السما من جملة كثير استحصان استحالة العقل توافقهم على الكذب كما
يحكم بان محد اصلا عليه وسلم ادعى البوة واطهر الحجة عليه ومنها قضاي
قياساتنا معها وهي ما يحكم العقل فيه بولط حاضرة لا تقيب عن
الذهن عند تصور الطرفين كقولنا النار يوقد في سبب وسط حاض

ما تشكلا في النور بحسب اختلاف احوال

عليه موسى بهتاناً فأتى أخاه هرون فقال ان افترج علي رسولك وكلمه فقتله
 وقال يا عدو الله ايتني اريدت بهذا الامر ثم خرج من عندهم وسجدوا فقال
 وناجي ونكاه فارو بن جابر ائيل وم وقال يا موسى ان الله يقر بك السلام و
 ويقبل جعلت الارض في امرك فاقبته ثمرها فحينئذ نطعت في املات وقاد
 فرجع موسى الى فارو وبنه جالساً على السرير متكاء على فراشه فبدا يضرب
 موسى وم خصاه على الارض واسار الى سريره فاحتقن سريره فوثب فارو فقال
 موسى يا ارض حذيتي فاخذت الى ركبتي فقتلته ^{فارو} ^{فارو} ^{فارو} فلم يلتفت الى قوله
 وقال يا ارض حذيتي حتى خفي الله تعالى فارو وفوم وداره في الارض ورويه
 ان الله تعالى اوى الى موسى فقال يا موسى انه استغاث بك اربع مره فلم تنص
 فخرجت في وجل الى لواء استغاث في مره واحده لا عينه ثم قال بنوا اسرائيل ان
 موسى دعا على فارو ليقبلى امواته وخرايبه فذبحه موسى على امواته وخرايبه
 خفي الله تعالى جميعاً فقل من الروي كنهه حين ما د لجوارتي في حوزة شرفه

مرق

والصلاة على سيدنا ثابت بن قيس
والصلاة على سيدنا ثابت بن قيس
والصلاة على سيدنا ثابت بن قيس
والصلاة على سيدنا ثابت بن قيس
والصلاة على سيدنا ثابت بن قيس

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

جميعي قال الحمد لله الواجب وجوده اقول افتح كتابه بالحمد بعد
الابتداء بالبسملة لان اداء الواجب من شكر نعمائه واجبة
سواء الوصف بالجميل على جهة التوقير والتبجيل وفي هذه التوقير استقامة
ان ان مورد الحمد هو اللسان وحده لان المفهوم من لفظ الوصف هنا
هو ذكر اللسان فانك اذا قلت وصفت زيدا بكذا لم يتبادر منه
الافضل للسان ومنعطفة بعم النعمة وغيره لان الجمل لما كانت متناولة
ولا لانها من غير مكارم الاخلاق ومحاسن الاعمال على تقدير
جعل بانه للشيء ولم يقيد الوصف المذكور بكونه في مقابلة النعمة
فلو كان وقوعه بازاء النعمة شرطا لقيدهم بالافتراء بالجميل الذي هو
اعظم ثم ان الحمد قد يتوكل على جهة التبجيل لانه اذا طلع عن مطابقة
الاعتقاد او موافقة افعال الجوارح لم يكن محققا حقيقة بل استهزاء
وسخرية وفيه نظر لان الشراء لو ذكر في مدح السلاطين مثلا او
صافا على سبيل المبالغة ولم يقتضه بهم بهمة كنية مع ان ذلك
ليس بسخرية بالاتفاق كيف وهم يظنون انهم والتوقير بناء على السخرية
الكره الا ان يدعي ان المراد بتلك الاوصاف المبالغة المجازية وهم
يصدقون انصافهم بهذه المعاني فان قلت قد اعترف الحمد فعل
الحسان والادراك ان ايضا كما اعترف فعل اللسان حمد او ليس شيء
منها جزء منه كما في الشكر العرفي وهو صرف العبد جميع ما انعم الله عليه
من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق الله تعالى واعطاه لاجله

والصلاة على سيدنا ثابت بن قيس
والصلاة على سيدنا ثابت بن قيس
والصلاة على سيدنا ثابت بن قيس
والصلاة على سيدنا ثابت بن قيس
والصلاة على سيدنا ثابت بن قيس

من طهرنا الحمد فكيف كان في مقامه انما هو في ذلك

قلت كذا واحد من هذه المكارم
التي هي من صفات الله تعالى

كما ان الوصف في طه
الصلاة وليس بركن
فما حاسن

لاجله كصرف النظر الى المطالعة ما سوى الله في المصنوعات ليستدل به
على وجوده تعالى وجوانبه والسمع الى تلقى ما يبين عن مرضيان
من الامور والاجتناب عن مساحطة ومنهيات من النواهي وفي
على هذا سائر النعم الطاهرة والباطنة والاجزئيا كما في الحمد العرفي
والشكر اللغوي وهو فعل يبين عن توقيف النعم بسبب كونه متقنا وفي هذا
ظاهر ان الحمد يقع في الاربعة يتصور على ستة معنيين وفيه
لغوي وللشكر اربعة معنيين لغوي وعرفي والنسبة بين هذه المعاني
الاربعة يتصور على ستة اوجه الاول النسبة بين الحمد اللغوي والبر
بالعدم وكخصوص من وجه لتصادقهما في الوصف باللسان في مقابلة
الفاضل وهي النعمة السارية الى الغير كمن زبد على انعامه وهذا
العرفي بدون اللغوي وفعل القلب والجوارح وصدق الحمد اللغوي
بعدون العرفي في الوصف باللسان في مقابلة الفضيلة وهي النعمة الغير
السارية الى الغير كمن زبد على شجاعته الثانية النسبة بين
الشكر اللغوي والشكر العرفي بالعموم وكخصوص مطلقا لصدق اللغوي
على كل ما صدق عليه العرفي اعني صرف الجميع من غير عكس كل لصدق
الشكر اللغوي على كل جزء من اجزاء العرفي وهو فعل القلب واللسان
وافعال الجوارح دون الشكر العرفي الثالثة النسبة بين الحمد
اللغوي والشكر العرفي بالعموم وكخصوص مطلقا لا يتحقق صرف
الجميع تحقق الوصف باللسان من غير عكس كل اي ليس كل تحقق
صرف الجميع وفيه نظر لانا لا نعلم ان بينهما عموم وخصوصا مطلقا
بل النسبة بينهما عموم من وجه لتحقق الشكر العرفي في الانسان لا

في كل ما صدق عليه العرفي

او المساحطة ضد المرضيان

اي تحمدهما ووجودهما في
مادة الاقتناعية متحدة

من جانب النعم
والنعمتين والارضايات الفاظ

من اوجه ثبوت احداهما الى الاخر
او ما كانت اياه يرد على

لا مجموع هذه
الاجزاء كمن عرف

او كونه النسبة بين
الحمد اللغوي والشكر
العرفي بالعموم والخصوص
مطلقا لا نعلم

الوصف باللسان

ما انعم الله عليه الى ما خلق لم ولم يتحقق الحمد لله

من انعم الله عليه الى ما خلق لم ولم يتحقق الحمد لله

الاخرى اذ اوصى جميع ما انعم الله عليه الى ما خلق لم ولم يتحقق الحمد لله
لعدم الوصف بالمتان وسوا ذلك في الجواب ان المتان بالشكر العرفي المتكامل
الذي لا يتو شكرا اكمل منه ولم يتحقق هذا الاخرى لانه شكر غير الاخرى اكمل
من الشكر الاخرى وانت تعلم ان هذا الجواب لا يشفي العقل الرابعة النسبة
بين الحمد العرفي والشكر اللغوي بالعموم والخصوص مطلقا لصدق الحمد العرفي
على كل ما صدق عليه الشكر اللغوي من غير عكس كلى لصدق الحمد العرفي
بدونه في مقابلة القوة الواصلة الى غير الشاكر هذا اذا قدت النعمة في
الشكر اللغوي بوصوله الى الشاكر واما ان لم يتقد فزها متقدان الى
ان النسبة بين الحمد والشكر العرفي بالعموم والخصوص مطلقا لصدق الحمد
العرفي على كل ما صدق عليه الشكر العرفي من غير عكس كلى لصدق الحمد العرفي
على كل واحد من فعل القلب واللسان وافعال الجوارح دون الشكر العرفي
السادس يشترع الحمد والشكر اللغويين بالعموم والخصوص من وجه لا يشترع
اللغوي قد يثبت على الفضائل وله جمع فضيلة والشكر اللغوي يختص بال
الفاضل ومن جملة فواضله ويصدق على واحد منهما في الوصف بالمتان
في مقابلة الانعام والافضل والشكر اللغوي بدونه في فعل القلب وال
فعل الجوارح في مقابلة الفاضلة والحمد اللغوي بدونه في الوصف
بالمتان في مقابلة الفضيلة كحد زيدا على شئ عنه قيل كذا
الشيء محض على ما اصفه غير اختيارية واجبة عنه بان
الشيء كما تطلق على الملك التي هي غير اختيارية تطلق على انكارها
من الامور الاختيارية كالحب في الهالك والاقدم في الحروب

حفظ

ما انعم الله عليه الى ما خلق لم ولم يتحقق الحمد لله

الشيء كبح ما سوى الله الموجودات وبقوله هو الذي لا يلزم من فرض
وجوده ولا يوجب له الوجود واجب نعم الى فرض واجب الوجود
بالذات كالبديهي نعم وانما كان واجب الوجود بالذات لكون وجوده
مقتضى الذات وواجب الوجود بالغير كالوجودات حين وجودها
تتلك الوجودات حين وجودها واجبا بالغير وهو الله تعالى
وهو العلة التامة يستلزم وجودا لعلول والتمتع ايضا بنعم
الى قسمين يشترع بالذات كالبديهي غير الله وانما كان امتناعه
ذاتيا لكونه متفقا ومتمتع بالغير كعدم العالم وانما كان متمنعا بالغير لا
متناع خلف العلول عن العلة التامة والممكن ايضا بنعم على قسمين
احدهما الممكن الوجود كافراد الان بالان نسبة الى انفسها وانما بينهما
الممكن الوجود كالتقاء وانما تقدم الواجب على المتنع وعلى الممكن
لان الواجب وصف الوجود وهو عين الذات والامتناع والامكان
وصف النفي والممكن حقيقة لا وصف الله تعالى فماتوا وصف الله تعالى
حقيقة مع شرف الممكن عليه بالوجود لان الامتناع الواجب بشرط
في كون كل منهما متفقا للذات فلهذا قدم اوله لان الامتناع المتناع
يستلزم الوجودانية المستلزم للوجود اعلى الى النسبة الجوهرية والصفات
والطبيعة والافله كية لانه الوثنية والجوهرية زعموا ان صانع
العالم انسان احدتها خالق الخير والشر خالق الشر وعبر
عنها بغيرهم يسر ذراة واهربان ويغفرهم بالنور والظلمة والصفات
انه تاليه تلتة وغيره وانهم بالافانم التفتة وله ذات وخلق
وجوه وزعم بعضهم انهم انهم الله وانما عيسى ورسوله
انهم الله وانما عيسى ورسوله

ادراك مشاؤون
صف الشكر
مقتضى

والامكان
وصف
الممكن
حقيقة

ادراك مشاؤون
صف الشكر
مقتضى

ادراك مشاؤون
صف الشكر
مقتضى

ادراك مشاؤون
صف الشكر
مقتضى

ادراك مشاؤون
صف الشكر
مقتضى

مقدم على ما لا يكون وصف الله حقيقة والتمتع على كذا ما كان واحدا من مائتين وصف الله حقيقة

وله مريم الله نعمه عن ذلك علق الكبر والطيا...
الحرارة والبرودة والرطوبة والجوية...
والخشبي والمريخي والشمس والزهرة والعطارد...
كلهم هم المنكرون للصانع على الحقيقة...
قلت الواجب لهم فاعل وهم الفاعل لا يبدل...
والاستقبال لا يقع الماضي وهو هنا عمل مع الله...
اذا دخل الالف واللام على اسم الفاعل...
والاستقبال في عمله لا يقع بالحقبة...
لكنهم ادخل اللام على الفعل...
زبور الآن او غدا او امس وكذا المنع والممكن...
في الواجب والمنع والممكن لان الشيء اما ان يكون موجودا...
او عدمه او لا يكون...
الممكن واما ما لا وجه المحض...
الضرورة عن احد الطرفين...
من جانب الوجود او من جانب العدم...
فان قلت لا عدم للواجب...
عن طرف العدم قلت العدم...
جب كذا لو قلت لا وجود...
كما افعل الفخران في سواه...
يكف الواجب...
الواجب يلزم ان يكون المنع...

قالوا الكلام ما يستعمل على شئ...
منصودة بالذات والحالة...
على شئ اصلية...
ليس بجملة الا اذا وقع صلة اللام...
في مقدر الفعل...
ففي مثل اقام الولدان فان وقع...
جملة للام ايضا واما ما عدها فليس...
شئ اصلية...
بشئ من صفاته...

الواجب والمكن والوجود والمنع...
ان الضرورة تكون في طرف الوجود...

ان فريقي حاصل في كلام في تعريف ايضا...

غير الواجب المنع وان كانا واجبين الى الواجب يلزم ان يكون المنع...
ان في الواجب...

الواجب والمنع...
الواجب والمنع...

فوجب ان يكون احدا...
في كون المنع...
وهو سلب الضرورة...
الواجب والمنع...
فقط فالامكان...
من جانب الوجود...
قلت ان الطرق...
فاعلا الا اذا...
هو اذ وقع...
فسوى فاعل لم يبق...
قلت ذكره لوجود...
الثاني واما...
فللتفتن واما...
الضاد ربا...
الحكام كما...
معالي ردة...
بالذات لا...
فقد وان لم...
فان الزور...
فان الزور...
فان الزور...
فان الزور...

الواجب والمنع...
الواجب والمنع...

الواجب والمنع...
الواجب والمنع...

الواجب والمنع...
الواجب والمنع...

الواجب والمنع...
الواجب والمنع...

السادس الجدول التابع الخطاب الثامن الفالطة السبع الشو
تقرئ من تذكر مواضعها والمواد من الوجوب في قوله يجب استحضارها
بالوجوب العادي لا الوجوب الشرعي الذي يتوفاك انما كالصلاة و
القوم والركوة والا الواجب العقلي الذي يتبع الشروع بدونه كما
المفهوم بوجه ما والتصديق بغاية ما لا كثر امة المحصلين يحصل
كثيرا من العلوم في غير مشهور بشئ من تلك الاصطلاحات فان قلت
في هذا الكلام ان رتبة الالهي المنطق آلة للعلوم فليزم من كونه آلة للعلوم
التي لنفسه لا يتم بعد العلوم قلت المراد من العلوم ط في قوله كونه شرعي
في شئ من العلوم سوى المنطق قال ومنها اب غوي اقول هذا
لفظ مركب من ثلث كلمات اتس وأخذ واجز وقيل ان قلت كان
الاجم فصار اجي ومفعول الاول بالعربية انت ومفعول الثاني انا ومفعول
الثالث ثم الا انه حذف الف اي للاختصار ثم نقله المنطقيون و
جعلوا علماء للكليات الخمس وسبب تسميتها به ان حكما من الحكماء المتقدمين
اودع الكليات الخمس عند شخص يسمى اب غوي وبفرو كان ذلك
الشخص يطالع الكليات الخمس فما كان له قوة ان يستخرج جميع ما
فيها ثم جاء يحكم وقرها اب غوي عنده وكان يحاط به في اثنائه
درس بابا غوي هكذا امرارافضا وعلمنا ان هذا الوجه منقول
عن الشيخ الرازي قدس الله شرا في كونه تسمية للشئ باسم قارية وقيل
انه كان علم الحكم يستخرج الكليات وذو ثمة ثم جعل علما لها وهذا الوجه منقول
عن مولانا مبارك بن محمد قدس الله سره ناقل عن مولانا قطيب
الدين روي في الله روي فعمل هذا يكون تسمية المستخرج باسم المستخرج
الرازي في
التسمية

والوجه المشهور في تسمية اب غوي في الاصل هم للورد والوحي لم
يكن ورقا ثم نقل الى هذه الكليات لتسمية بين المنقول والوحي والمنقول عنه وهو الورد
فكلمة التسمية في تسمية الشئ باسم شئهم قال براديه الكليات الخمس قول
والله اعلم انحصرت الكليات في الخمس ولم يكن رابعة ولا ناقصة لان الكليات
اذا استبان اليه ما غيب من الجزئيات فاما ان يكون تمام ما هيته او داخلها او
جانبها فان كان الاول فهو النوع كالان بالنسبة الى زيد وعمرو وغيرهما
فاما ان تمام ما هيته زيد وعمرو وان كان انش فلاح اما ان يكون موقفا في جانب
ما هو الوجودي الاول الجنس كالحيوان بالنسبة الى الانس والفرس والذئب
الفصل كانت تطلق بالنسبة الى زيد وعمرو وان كان انش فلاح في ان يكون موقفا
في جواب اي شئ هو او لا الاول الخاصة كالصاحك بالنسبة الى زيد وعمرو عن ماهية الحيوان
والثاني العرض العام كالكل بالنسبة اليهما قال وفيه النوع والجنس اقول
انما قدم النوع على الجنس مع ان الاول عكسه لان الجنس جزء والنوع والجزء
مقدم على الكل ثبت ان النوع مصدق عليه النوع قليل بالنسبة الى ما صدق عليه
الجنس وما هو قليل فهو اولي بالتقديم على ما هو كثير وهو مقدم ايضا على
الفصل مع ان الاول عكسه لان الفصل جزء والنوع والجزء مقدم على الكل
لان النوع يقع في جواب ما هو الفصل لا يقع فيه والواقع اولى بالتقديم
على الخاصة والعرض العام لانها عارضان والنوع معروفين والمعرض
مقدم على العارض لان مقدم به وقدم الجنس على الفصل لانه يقع في جواب
ما هو الفصل لا يقع فيه او لان الجنس امر مبهم غير متحصل بنفسه و
الفصل يحصل بربط ابعاده فلا بد من امر مبهم ان يذكر او لا فيحصل
الفصل بربط ابعاده وعلى الخاصة والعرض العام لانه ذاتي وهما عرضيان
والواقع اولى بالتقديم

ادخلها جاسما

فيكون من مظهر الكليات
والمعاني ما هيته الجزئيات

في الكليات
في اولها

في الكليات
في اولها

اولا ان العلم في النوع
والعارض اولى بالتقديم
فعل الشئ بربط ابعاده

قَالَ الخَطَّابُ: وَالتَّضَمُّ وَالْإِتِّزَامُ اقْوَا وَأَعْلَى وَأَقْدَمُ الدَّلَالَةِ الْخَطَّابُ
عَلَى الدَّلَالَةِ التَّضَمُّ وَالْإِتِّزَامُ لِأَنَّهُمَا يَتَوَصَّرَانِ بِدُونِهَا وَهِيَ لَا تَتَوَصَّرُ
بِدُونِهَا وَمَا هُوَ يَتَوَصَّرُ بِالْإِسْتِقْلَالِ مَقْدَمٌ عَلَى مَا سَلَفَ وَتَتَوَصَّرُ
بِالْإِسْتِقْلَالِ وَفَدَمَ التَّضَمُّ عَلَى الْإِتِّزَامِ لِأَنَّ الدَّلَالَةَ التَّضَمِّيَّةَ بَرُّ الدَّلَالَةِ

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

او نقل الخزانة الى
قصر في الدار والى
هو في قصره
ان هذا في القصر
في الدار والى
او نقل الخزانة الى
قصر في الدار والى
هو في قصره
ان هذا في القصر
في الدار والى

وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ

فان قيل لا يشهد وما به
الارشاد والى شمس حوا
الجواب عنه ان الرسل
اذا تحدثت عن طريق
الطريق فالرسل هم
المؤمنين والالتفات
الذى تحدثت به الر
وصاية الارشاد
ما من ما

عليه يكون له الملكة و
في غيره واما في غيره
والتفصيل الاشارة

لان المذكور في الدليل

او قسم الاول انه
شك في كونه
ان والشك لا يحل
الصدق والكذب

بعبارة مذكورة في هذا المتن قلت هذا اللازم وهو قولنا في موضع ما
لما هو المذكور في الدليل هو هذا القول موصوفا بكونه لازما للموضوع المذكور
كونه في هذا اللازم وهو قولنا ان هذا الحيوان ما لم يكن من البهائم
ليس موصوفا بكونه لازما لان ما لم يكن من البهائم فهو من البهائم
اللفظ وسد القدر غير كاف في الاشارة عند المتكلمين واجيب عنه وبه
آخر وهو ان يكون خبر الفاس الاستثنائي لا يحمل الصدق والكذب
وما هو لازم للغير في حملها قال والدلالة ينقسم الى اقول اعلم
اولا ان الدلالة ينقسم الى لفظية وغير لفظية والدلالة اللفظية
لفظية والدلالة اللفظية والافعال لفظية فاللفظية انما ينقسم الى
طبيعية وعقلية ووضعية لا بدلالة اللفظ على المعنى اما بواسطة
وضع اللفظ باذنه او بغيره اقضاء الطبع فان الاول فان
الدلالة دلالة لفظية وضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
ان كانت الثانية فالدلالة دلالة لفظية عقلية كدلالة اللفظ
السموعي من اداء الجوارح من الشهادة على وجود اللفظ وان كانت
الثالثة فالدلالة دلالة لفظية طبيعية كدلالة الخ في لغة الهنود والحاء
المعجمة على الوجود مطلقا وكدلالة الخ في لغة الهنود والحاء المعجمة
على وجود القمر والسماع فان قلت لانهم ان دلالة الخ على الوجود هو
اسطة القول بواسطة العقل لان الطبع يقتضي محدود ذلك اللفظ
فقط عند خوض ذلك المعنى عن الوجود ولا يقتضي دلالة ذلك
اللفظ على ذلك المعنى بل مقتضى ذلك هو العقل فيكون ذلك والدلالة
عقلية لا طبيعية قلت ليس المراد من الدلالة العقلية ما يكون للعقل مدخل

بعبارة مذكورة في هذا المتن
قلت هذا اللازم وهو قولنا في موضع ما
لما هو المذكور في الدليل هو هذا القول موصوفا بكونه لازما للموضوع المذكور

كونه في هذا اللازم وهو قولنا ان هذا الحيوان ما لم يكن من البهائم
ليس موصوفا بكونه لازما لان ما لم يكن من البهائم فهو من البهائم

اللفظ وسد القدر غير كاف في الاشارة عند المتكلمين واجيب عنه وبه
آخر وهو ان يكون خبر الفاس الاستثنائي لا يحمل الصدق والكذب

لان جازي الوضعية

مدخل فيه والاول كانت جميع الدلالات العقلية لان العقل مدخل
في الدلالة لان كل ما هو المراد من الدلالة العقلية مما لا يكون للوضع ولا للطبع
مدخل فيه وفيما نحن بصدد دالة الطبع مدخل فيه فيكون طبيعية لا
عقلية وغير العقلية ايها ينقسم الى ثلاثة اقسام طبيعية وعقلية
وضعية لان الدلالة الغير العقلية اما ان يكون بواسطة الوضع او
او بواسطة العقل او بواسطة الطبع فان كانت الاولى فان
الدلالة غير لفظية وضعية كدلالة الدال الاربع على ما هو وضعت
لها وان كانت الثانية فالدلالة غير لفظية عقلية كدلالة الاربع على
المؤثر وان كانت الثالثة فالدلالة دلالة غير لفظية طبيعية كدلالة
تفريق وجه العنق عند رؤية المشوق كذا قيل هذا مخالف لما نقرر
من ان الدلالة الطبيعية لا يكون اللفظية قال والمراد من الدلالة ان
التي اقول المراد من الدلالة في قولنا المعنى اللفظ الدال على الدلالة هو
وضعية سواء كانت لفظية او غير لفظية اما طبيعية وعقلية وكل منهما
يختلف باختلاف الطبايع والقول بخلاف الوضعية فيكون الدلالة
الوضعية مرادة دون غيرها والمراد من الوضعية اللفظية لان الدلالة
والاستفادة يحصلان منها بالتسري في خلاف الوضعية الغير اللفظية فانهما
يحصلان بالتعبير والحاصل ان المراد من الدلالة هي اللفظية والدلالة
اللفظية لان غيرهم لا يتعلق بغير اللفظية وكذا لم يذكروا في الدلالة
لانه الغير اللفظية باقسامها وتقرض الاقسام اللفظية غير مستطاب
منصبط الاختلاف باختلاف الطبايع والقول بخلاف اللفظية
الوضعية فانه منطبعة لان علم وضع اللفظ باذنه المعنى فيكون ذلك المعنى

ومن اللفظية الوضعية لان ما عدل اللفظية والوضعية
اللفظية

اللفظية الوضعية لانها
سلطة المستطاب
اللفظية

في غير مدعي الماهية الا ان يقال ان الوجود من حيث هو لا يصدق عليه ما لا يصدق عليه من حيث هو
 والاهلية في النوع المعين قال الاول ان لا يكون له جهة اصلا
 اقول اي القيم الاول في المفرد ان لا يكون للفظ الموضوع جهة اصلا
 سواء كان ذلك المعنى جزءا او لا فدخل في قوله الاول ان في المفرد
 مثال الاول كق اذا كان على الشخص الانسان ومثال الثاني هو
 ق اذا كان على **الشيء** للشيء فقول في خوف على الحمل لهما وانما قد يكون
 علما لان اوله كمن علما كان مركبا يتدبرا لكونه فعلا وفعلا قال الثاني
 اه اقول اي القيم الثاني انه يكون للفظ الموضوع جهة جزء ولا يكون
 لذلك الجزء جهة سواء كان ذلك المعنى جزءا او لا فدخل في قوله والثاني
 اه نعم ان آخره من المفرد ايضا مثال الاول كمن اذا كان على الفرد من
 افراد الانبياء والثاني كمن اذا كان على النقطة فقول كمن اذا كان ذلك الجزء
 كان علما انبث عنها اقول لا طائل من هذا القيد لان زيدا وامثاله جزء من
 في حال العلمية وعدمها سياتي في الافرادية فان قلت ان مركب بناء على
 علم آخر لان كل واحد من الزاد والياء والذال اشارة عند اهل كتاب
 الى عدد معين في يكون مركب فيجب التقييد للاعتزاز قلت المراد من المركب
 هنا المركب من ادوات الكلمات لا المركب من ادوات الحروف وسو مركب
 في علم آخر في ادوات الحروف فلا يجب الاعتزاز وما قيل ان في التقييد فائدة
 احدهما ان زيدا اذا لم يكن علما فحمل ان يكون مصدرا زيدا بزيد
 واذا كان مصدرا يكون فعلا فيكون مركبا وتبين ان زيدا لم يكن علما فحمل
 ان يراد منه جزء اللفظ دلالة على الجزء المعينة لان اهل علم الحساب يقصدون
 من كل جزء من اجزاء عدد مخصوصا فيكون مركبا **فقد** بالعلمية لانه
 قد بين الاحتمالين فاسد اما فساد الثانية ان نية فلان هو ما سبق
 ادوات الحروف وهو لا يصدق عليه ما لا يصدق عليه من حيث هو

الاهلية في النوع المعين قال الاول ان لا يكون له جهة اصلا
 اقول اي القيم الاول في المفرد ان لا يكون للفظ الموضوع جهة اصلا
 سواء كان ذلك المعنى جزءا او لا فدخل في قوله الاول ان في المفرد
 مثال الاول كق اذا كان على الشخص الانسان ومثال الثاني هو
 ق اذا كان على **الشيء** للشيء فقول في خوف على الحمل لهما وانما قد يكون
 علما لان اوله كمن علما كان مركبا يتدبرا لكونه فعلا وفعلا قال الثاني
 اه اقول اي القيم الثاني انه يكون للفظ الموضوع جهة جزء ولا يكون
 لذلك الجزء جهة سواء كان ذلك المعنى جزءا او لا فدخل في قوله والثاني
 اه نعم ان آخره من المفرد ايضا مثال الاول كمن اذا كان على الفرد من
 افراد الانبياء والثاني كمن اذا كان على النقطة فقول كمن اذا كان ذلك الجزء
 كان علما انبث عنها اقول لا طائل من هذا القيد لان زيدا وامثاله جزء من
 في حال العلمية وعدمها سياتي في الافرادية فان قلت ان مركب بناء على
 علم آخر لان كل واحد من الزاد والياء والذال اشارة عند اهل كتاب
 الى عدد معين في يكون مركب فيجب التقييد للاعتزاز قلت المراد من المركب
 هنا المركب من ادوات الكلمات لا المركب من ادوات الحروف وسو مركب
 في علم آخر في ادوات الحروف فلا يجب الاعتزاز وما قيل ان في التقييد فائدة
 احدهما ان زيدا اذا لم يكن علما فحمل ان يكون مصدرا زيدا بزيد
 واذا كان مصدرا يكون فعلا فيكون مركبا وتبين ان زيدا لم يكن علما فحمل
 ان يراد منه جزء اللفظ دلالة على الجزء المعينة لان اهل علم الحساب يقصدون
 من كل جزء من اجزاء عدد مخصوصا فيكون مركبا **فقد** بالعلمية لانه
 قد بين الاحتمالين فاسد اما فساد الثانية ان نية فلان هو ما سبق
 ادوات الحروف وهو لا يصدق عليه ما لا يصدق عليه من حيث هو

والضرورة ولا
 سخر من خواص
 في ذلك

القيمة مطلق
 اللفظ

فيكون مركبا
 فيكون مركبا
 فيكون مركبا

فان قلت
 فيكون مركبا
 فيكون مركبا

فيكون مركبا
 فيكون مركبا
 فيكون مركبا

غير مدعي الماهية الا ان يقال ان الوجود من حيث هو لا يصدق عليه ما لا يصدق عليه من حيث هو
 والاهلية في النوع المعين قال الاول ان لا يكون له جهة اصلا
 اقول اي القيم الاول في المفرد ان لا يكون للفظ الموضوع جهة اصلا
 سواء كان ذلك المعنى جزءا او لا فدخل في قوله الاول ان في المفرد
 مثال الاول كق اذا كان على الشخص الانسان ومثال الثاني هو
 ق اذا كان على **الشيء** للشيء فقول في خوف على الحمل لهما وانما قد يكون
 علما لان اوله كمن علما كان مركبا يتدبرا لكونه فعلا وفعلا قال الثاني
 اه اقول اي القيم الثاني انه يكون للفظ الموضوع جهة جزء ولا يكون
 لذلك الجزء جهة سواء كان ذلك المعنى جزءا او لا فدخل في قوله والثاني
 اه نعم ان آخره من المفرد ايضا مثال الاول كمن اذا كان على الفرد من
 افراد الانبياء والثاني كمن اذا كان على النقطة فقول كمن اذا كان ذلك الجزء
 كان علما انبث عنها اقول لا طائل من هذا القيد لان زيدا وامثاله جزء من
 في حال العلمية وعدمها سياتي في الافرادية فان قلت ان مركب بناء على
 علم آخر لان كل واحد من الزاد والياء والذال اشارة عند اهل كتاب
 الى عدد معين في يكون مركب فيجب التقييد للاعتزاز قلت المراد من المركب
 هنا المركب من ادوات الكلمات لا المركب من ادوات الحروف وسو مركب
 في علم آخر في ادوات الحروف فلا يجب الاعتزاز وما قيل ان في التقييد فائدة
 احدهما ان زيدا اذا لم يكن علما فحمل ان يكون مصدرا زيدا بزيد
 واذا كان مصدرا يكون فعلا فيكون مركبا وتبين ان زيدا لم يكن علما فحمل
 ان يراد منه جزء اللفظ دلالة على الجزء المعينة لان اهل علم الحساب يقصدون
 من كل جزء من اجزاء عدد مخصوصا فيكون مركبا **فقد** بالعلمية لانه
 قد بين الاحتمالين فاسد اما فساد الثانية ان نية فلان هو ما سبق
 ادوات الحروف وهو لا يصدق عليه ما لا يصدق عليه من حيث هو

فيكون مركبا
 فيكون مركبا
 فيكون مركبا

فيكون مركبا
 فيكون مركبا
 فيكون مركبا

فيكون مركبا
 فيكون مركبا
 فيكون مركبا

فيكون مركبا
 فيكون مركبا
 فيكون مركبا

فيكون مركبا
 فيكون مركبا
 فيكون مركبا

فيكون مركبا
 فيكون مركبا
 فيكون مركبا

فيكون مركبا
 فيكون مركبا
 فيكون مركبا

واما فساد الاول فانه ان اراد بفاعل زيد على تقدير كونه مصدره
الفاعل المظاهر فلا نعلم كونه مركبا على ذلك التقدير لان الكلام في **اللفظ**
زيد لا في اللفظ آخر وهو الفاعل الظاهر وان اراد بالفاعل الثاني
المضمر اي المستتر في المصدر فلا نعلم انما الفاعل في المصدر لان
المصدر اسم جنس ولا يسمي اسماء الاجناس كقول الضمير كذا في قوله
المصباح قال والثالث اه اقول اي القسم الثالث من الانقسام
الادوية للمفرد ان يكون اللفظ ذو معنى لكن لا يدل ذلك الجز على جز الفاعل
المقصود كعبدا لله فانه جزء كعبدا لا على معنى وهو العبودية لكنه ليس
جزء المعنى المقصود اي الذات الشخصية لان العبودية صفة للذات
المستغنى وليست داخلية فيها بل جارية عنها وكذلك لفظة الله بول
على معنى وهو الالهية لكن ليس ذلك المعنى ايضا جزء للذات الشخصية
وهو ظاهر وانما قال كعبدا لله علما لانه اذا لم يكن علما كان مركبا ا
ضافا كرامى الى الحجة الخ قال والرابع اه اقول اي القسم الرابع
منها ان يكون اللفظ جزء ذو معنى يدل ذلك الجز على المعنى المقصود
لكن لا يكون دلالة ذلك الجز على جزء معنى المقصود مرادة كالجوان
الناطق اذا سمي به شخص انسانية فان معناه في الماهية الانسانية
مع **الشخص** والماهية الانسانية مجموع مفهوم الانسان كجوان الشخص لا
والناطق قبل العلم وما يكون معنى مقصودا منها قبل العلم وهو
الماهية الانسانية يكون موجها الى المقصود **بعبدا** لعلية وهو
الماهية الانسانية مع الشخص كون الشخص جزء اخر منه فالجوان
اللفظ مثلا الذي هو جزء اللفظ الا على جزء المعنى المقصود

بعد العلم هو المقصود

ان العلم هو الذي لا يكون له صفات
او ان العلم هو الذي لا يكون له صفات

هذا هو المقصود من قوله
ان العلم هو الذي لا يكون له صفات

ان العلم هو الذي لا يكون له صفات
او ان العلم هو الذي لا يكون له صفات

حال العلمة وهو الشخص الانسان في لانه اي الجوان الدال على مفهوم
الجوان ومفهوم جزء ماهية الانسانية وهي اي الماهية الانسانية
جزء المعنى المقصود حال العلمة فيكون مفهوم الجوان اي المقصود
المقصود لان جزء الجزء قال المفرد ينقسم الى كل جزئين اقول
لما فتح من مباحث ما نتوقف عليه الاصطلاحات شرع الان في مباحث
الاصطلاحات فقال المفرد ينقسم الى اي اللفظ المفرد ينقسم الى
وجزئي لانه اما ان يكون اجماعا فافلت لم يعد اللفظ المفرد الى الكل والجزء دون
دون المعنى مع ان الكلية والجزئية تصيغان للمعنى او لهما الذات والمفرد ثانيا
وبالمعنى ثانيا للذات لانه لم يبق للمفرد فلت تقسم اللفظ اليهما الاول الى
العلم البدني وان كان مجازيا ينقسم المعنى اليهما وان كان تقنيا جسيما
وانما قيد اللفظ بالمعنى لان انقسام اللفظ المركب اليهما غير مطابق فان قلت
لم قدم اللفظ على الجزئي والشارح الجزئي على الكل فقلت لان المعنى نظر
الى ان الكلية جزء الجزئي والجزء مقدم على الكل وانما قلنا ان الكلية جزء
لان الكلية جزء الجزئي غالبا كالانسان فانه جزء لذات الانسان هو
الجوان الناطق وزيد هو الجوان الناطق مع الشخص والجزء كل
كون الكل جزء منه على تقدير كونه مركبا او انه يكون الكل في العلوم كلها
او انه دخول تحت الظاهر والشارح نظر الى ان مفهوم المقصود مقدم الجزئي
لكون مفهوم وجوده يلازم المباحث الآتية لان المباحث الآتية متعلقة با
الكل فقد جازي لان ذكره ههنا تصوير كقول المفهوم ليضيق به مفهوم
الكل وايضا مفهوم الكل انما يكون بعد تصوير مفهوم **الشارح**
الجزئي قال اي حيث انه مقصود في افول العلمانية المصنوعة

ان العلم هو الذي لا يكون له صفات
او ان العلم هو الذي لا يكون له صفات

ان العلم هو الذي لا يكون له صفات
او ان العلم هو الذي لا يكون له صفات

ان العلم هو الذي لا يكون له صفات
او ان العلم هو الذي لا يكون له صفات

ان العلم هو الذي لا يكون له صفات
او ان العلم هو الذي لا يكون له صفات

ان العلم هو الذي لا يكون له صفات
او ان العلم هو الذي لا يكون له صفات

ان العلم هو الذي لا يكون له صفات
او ان العلم هو الذي لا يكون له صفات

وهو قوله نفس تصور مفهوم يدل على ان المانع من التركة هو
 نفس تصور مفهوم **النشاز** بنفسه قوله **يقول** اي من حيث
 انه متصور على ان المراد منع ذلك المفهوم لكن لا من حيث هو
 بل من حيث انه متصور قال فان منع نفس تصور مفهوم من قطع
 في التركة اه اقول اعلم ان المراد من منع الاشتراك بين كثيرين عدم
 مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين ومع عدم المطابقة لكثيرين ان
 يحصل من العقل كل واحد منها اثر متجدد اذا ادبنا بكرا ولا تضاهيه
 مع شخصانية حصل منه في اذهاننا الصورة الانسانية متصورة للواقع
 واذا ادبنا عقبيز ولا نحفظ ايضا مع شخصانية حصل منه صورة اخرى
 غير صورة الاولى وفي على هذا زيدا وعمر وخالدا واما قد المتناك
 وموزون بقوله علم الانه اذا لم يكن علما كان فيكون كليا لا جزئيا قال
 وان لم يمنع نفس تصور مفهوم الخ اقول واعلم ايضا ان المراد من
 عدم منع الاشتراك مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين ومع المطابقة لكثيرين
 ان لا يحصل من العقل كل منها اثر متجدد فاذا راينا زيدا وعمر وخالدا
 مع شخصانية حصل في اذهاننا الصورة الانسانية المتصورة للواقع
 واذا راينا جده ذلك خالدا وعمر وخالدا مع شخصانية ايضا لم يحصل منه
 صورة اخرى في العقل بل الحاصل الان هو **الحاصل** اقول **يقول** لوقال **الفصل** المفرد
الكلي والجزئي بالتصور **الحج** اقول يعني لوقال **الفصل** المفرد
 اما ان يمنع مفهوم من التركة او لا فيعلم ان المقصود منع ذلك المفهوم
 من الاشتراك بين كثيرين في نفس الامر وعدم منعه من الاشتراك بينا
 في نفس الامر في **بعض** ان يكون مفهوم واجب الوجود داخل في امتناع

وهو قوله نفس تصور مفهوم يدل على ان المانع من التركة هو نفس تصور مفهوم

في التركة اه اقول اعلم ان المراد من منع الاشتراك بين كثيرين عدم مطابقة الحاصل في العقل لكثيرين

ان لا يحصل من العقل كل منها اثر متجدد فاذا راينا زيدا وعمر وخالدا مع شخصانية حصل في اذهاننا الصورة الانسانية المتصورة للواقع

وهو قوله نفس تصور مفهوم يدل على ان المانع من التركة هو نفس تصور مفهوم

ان لا يحصل من العقل كل منها اثر متجدد فاذا راينا زيدا وعمر وخالدا مع شخصانية حصل في اذهاننا الصورة الانسانية المتصورة للواقع

اي امتناع التركة

امتناع التركة بين كثيرين في نفس الامر وعدم اشتراك بينها في نفس الامر
 في كثير من يكون مفهوم واجب الوجود داخل في حد جزئي لكونها
 نفاضة الاشتراك فلما قيد بها بالتصور علم ان المراد منع مفهوم لفظ المفرد
 وعدم منعه في العقل من الاشتراك اي يمنع المفهوم في العقل من ان يجعل
 مشتركا في الجزئي او لا يمنع في الكلي وينبع ذلك المفهوم اي من الاشتراك
 منه واما يقيد به بالنفس لئلا يتصور دخول مفهوم واجب الوجود في حد
 الجزئي فينفي لوقال الكلي مالا يمنع يمنع تصور مفهوم من وقوع التركة لئلا
 ان المقصود منع التركة **بعض** التصور والحصول في العقل سواء لو خطوه
 بشيء اخر او لا فيلزم دخول مفهوم واجب الوجود في حد الجزئي بما ذا لو
 معه بهان التوحيد فان العقل في اي حين ملاحظة بهان التوحيد
 لا يمكنه فرض اشتراك فاما تفرقه فالاشارة الكلي ينقسم الى قسمين
 ذاتي وعرضي اقول لعمارة في تقسيم اللفظ المفرد الى الكلي والجزئي
 ابتداء بالكلي وبيانه اقسامه واحكامه فقال الكلي ينقسم الى قسمين
 ذاتي وعرضي لانها في الكلي اما ان يكون داخل في حقيقة الافراد المندرجة
 تحته سواء كانت تلك الافراد شخصية او نوعية او لا يكون داخل فيها فان كان
 داخل فيها والكلي ذاته كالحوان بالنسبة الى الانسان فان الانسان حقيقة
 زيد وعمر وبكر وغيرهم من الافراد الشخصية المندرجة تحت الانسان والحوان
 داخل في الانسان لكونهم كباية الحوان والناطق وكذا الحوان كلبه ذات بالية
 الى الفرس والبقر وغيرهما من الافراد النوعية المندرجة تحت الحوان والفرس
 من الافراد النوعية المندرجة تحت الحوان والفرس والبقر وغيرهم من الافراد
 في الكلي الذاتية وما مراد صاحب المتن من ادخل الالهذا هو الالهذا في حد
 ذاته ونوعه باعتبار النوع لا باعتبار الذات

وهو قوله نفس تصور مفهوم يدل على ان المانع من التركة هو نفس تصور مفهوم

ان لا يحصل من العقل كل منها اثر متجدد فاذا راينا زيدا وعمر وخالدا مع شخصانية حصل في اذهاننا الصورة الانسانية المتصورة للواقع

ان لا يحصل من العقل كل منها اثر متجدد فاذا راينا زيدا وعمر وخالدا مع شخصانية حصل في اذهاننا الصورة الانسانية المتصورة للواقع

اي امتناع التركة

وهو قوله نفس تصور مفهوم يدل على ان المانع من التركة هو نفس تصور مفهوم

ان لا يحصل من العقل كل منها اثر متجدد فاذا راينا زيدا وعمر وخالدا مع شخصانية حصل في اذهاننا الصورة الانسانية المتصورة للواقع

ان لا يحصل من العقل كل منها اثر متجدد فاذا راينا زيدا وعمر وخالدا مع شخصانية حصل في اذهاننا الصورة الانسانية المتصورة للواقع

اي امتناع التركة

أي الكلي إذا مفعولا في جواب ما يوافق في جواب السؤال بما يوجب الشركة
 المحضة ^{أن كان} أي لا الخصوصية أيضا كما أنه كون مفعولا في جواب
 السؤال بما هو حال الشركة لم يكن مفعولا في حال الخصوصية أيضا فهو قبيح
 (والقول هو جواب السؤال بما يوجب الشركة المحضة)

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

بعض الآله لفظ الحق على كل من ذكره لفظ القول على كل من يدل على نفسه
بيان أقسام الله تعالى

صفة تقتضي موضوعا يعرض له الاختلاف فذكر قوله على كثرين ليكون له موضوعا
 والموصوف وهو قوله على كثرين جارا ومجرورا تقتضي متعلقا فذكر مقوله ليكون له
 متعلقا فلا يتوذكر المقول مستغنيا عن ذكر الكثرة لان ذكره لاجل التعليل لا لاجل
 جعل الجنسية قال وقوله يقول متعلقا للكلبات الى ان قول اما متعلقا للكلية
 فقط لان الكل يخل على افرادة فيقال كل انسان حيوان والحيوان على كل حيوان
 افراده وهي افراد الانسان واما متعلقا بالجنسيات فلا ان الجزى يخل على
 واحد بحسب الظاهر هذا زيد وانما قلنا بحسب الظاهر لان الجزى الحقيقة
 لا يكون مقولا ولا محولا على شئ اصلا بحسب الحقيقة بل محول بالحقيقة
 هو مفهوم الكل الذي يحصل منه التاويل فتاويل قولنا هذا زيد بهذا معني
 بن يدا وصاحب لهم زيد وهذا المفهوم كله وان فرض اختصاصه في شخص
 واحد قال وقوله مختلفين بالحقايق الى ان قول جزى به هذا القيد ايضا
 نفوي الجنس فصول الانواع او انطاق للانسان والسهل للفرس والكاثر للنوع
 الجوار وفواصها اي خواص الانواع لكن لما كان القيد الاخر اعني جواب
 ما هو جزى الفصول والخواص مطلقا اي سواء كانت الفصول فصول
 الانواع او الاجناس والخواص خواص الانواع او الاجناس استدل
 المصنف اخرجها اي اخرج الفصول والخواص مطلقا اليه اي الى
 القيد الاخر فلا يكون منه تخصيص هذا الاضراء بهذا القيد للنوع
 حكما قال وقوله جواب ما هو الى ان قوله لان بعض الكلبات الباقية
 اعني الفصل ففي جواب اي شئ هو في جوهره وذاته واما الخاصة
 ففي جواب اي شئ هو في عرضة والبعض الاخر اعني العرض العام لا
 لا يقال في الجواب اصلا اي لا في جواب ما هو ولا في جواب اي شئ

هذا هو الجواب على ما سألنا
 من ان يكون المقول متعلقا
 بالكلية لا بالجنسية
 لان قوله على كثرين
 جارا ومجرورا يقتضي
 متعلقا فلا يتوذكر
 المقول مستغنيا عن
 ذكر الكثرة لان ذكره
 لاجل التعليل لا لاجل
 جعل الجنسية

وهو الجواب على ما سألنا
 من ان يكون المقول متعلقا
 بالكلية لا بالجنسية
 لان قوله على كثرين
 جارا ومجرورا يقتضي
 متعلقا فلا يتوذكر
 المقول مستغنيا عن
 ذكر الكثرة لان ذكره
 لاجل التعليل لا لاجل
 جعل الجنسية

هذا هو الجواب على ما سألنا
 من ان يكون المقول متعلقا
 بالكلية لا بالجنسية
 لان قوله على كثرين
 جارا ومجرورا يقتضي
 متعلقا فلا يتوذكر
 المقول مستغنيا عن
 ذكر الكثرة لان ذكره
 لاجل التعليل لا لاجل
 جعل الجنسية

اي شئ هو فان قلت لم كان الفصل والخاصة مقولين في جواب اي شئ
 هو ولم يكونا مقولين في جواب ما هو قلت لا سيما لما كانا متميزين في
 فصل او خاصة لم كانا مقولين في جواب اي شئ هو ولما لم يكن ماهية
 مختصة ولا ماهية مشتركة لهما كانا فصلا او خاصة لم يكن مقولين
 في جواب ما هو فان قلت ما السر ان العرض العام لا يكون مقولا في جواب
 ما هو ولا جواب اي شئ هو قلت ان العرض العام لما كان على كل ماهية
 ولا على ما هو عرض عام لم يكن مقولا في جواب ما هو ولا
 في جواب اي شئ هو وقوله ذاتا لبيان الواقع للاختلاف عن الشئ
 قال وان كان الذاتية الى ان قول هذا الشارح ان القسم الثاني من الزاوية
 وهو النوع وهو ما لم يقوله في جواب ما هو بحسب التركة والخصوصية
 معا ويسمى هذا القسم من الذاتية نوعا مثله كالان في النسبة الى افراد
 الشخصية من زيد وعمرو وكس وغير ذلك من الافراد لانه اذا شئ من
 هذه الافراد على سبيل الاشتراك بان يقال ما هم كالأشخاص جوابا عنه
 لان السائل طلب الماهية المشتركة بينهم والماهية المشتركة بينهم الانسانية
 الانسان فان الانسان يكون جوابا عن هذا او آذا افراد الافراد
 في السؤال بان يسأل عن زيد فقط او عمرو فقط كانا جوابا ابدا الى
 سائل لان الانسان على الافراد على سبيل الافراد طلب الماهية المختصة
 لكل واحد واحد والماهية المختصة لكل واحد واحد هو الانسان فقط
 فتعين ان اي النوع يكون مقولا في جواب ما هو بحسب التركة والخصوصية
 معا فان قيل ان مقولية النوع في جواب ما هو بحسب التركة وبحسب الخصوصية
 ليست في زمان واحد فكيف يصح قوله معا فاجواب عنه ان المراد بشئون

الماهية بل هو

هذا هو الجواب على ما سألنا
 من ان يكون المقول متعلقا
 بالكلية لا بالجنسية
 لان قوله على كثرين
 جارا ومجرورا يقتضي
 متعلقا فلا يتوذكر
 المقول مستغنيا عن
 ذكر الكثرة لان ذكره
 لاجل التعليل لا لاجل
 جعل الجنسية

بنون هندي الوصفين اعني كونه حيث يكون مقولا في جواب ما هو كجب
 الزاكن وكونه حيث يكون مقولا في جواب ما هو كجب الخوصصة للثبوت في
 زمان واحد لان المقولتين في زمان واحد قال ويرسم بان كل مقول في
 اقول الكلام كالطلام هناك فان قلت لم اخرج العرض العام بالقياس لا
 خريجه انه يخرج بالذي يخرج به الجنس قلت اذا كان يخرج في قسم العرض
 اعني الخاصة والعرض العام بقيد واحد وسواء القيد الاخير فان قلت ام
 نعم قيد قوله مختلفين بالعدد اى بالاختلاف افراد بقوله دون الحقيقة
 قلت لو لم يقيد لدخل الجنس في معنى النوبة لان الجنس يكون مقولا في
 جواب ما هو على كثرين مختلفين بالعدايق كالحيوان في جواب ما زيد وعمر
 والذين وذاك العرض وان كانت مقولتيه كمال السؤال بالتحقيق
 وجب جعل المنفقتين في حكم الواحد قال وان كان الداء غير مقولا في جواب
 ما هو اه اقول هذا شرعي في القسم الاخير من الداء ولا يوجب ههنا قبل
 الشروع في المقصود من معرفة قاعدة وهي ان السؤال باي شيء هو علم ثلثة
 اقسام احدها ان لا يراى على اي شيء هو قيد وثانيها ان يراى عليه وهو
 وهو ذاته وثالثها ان يراى عليه في عرض فقط فان كان الاول كان
 الجواب مما يميزه سواء كلمة فضلا قريبا او بعيدا وخاصة كما اذا
 عن الانسان باي شيء هو يصلح ان يقال في الجواب انه ناطق او
 حيوان او ضاحك لان كلامه يميزه في الجملة وان كان الثاني كان الجواب
 بالفصل وحده لان المميز الداء هو الفصل لا غير كما اذا سئل باي شيء
 هو في ذاته يصلح في الجواب ان يقال انه ناطق او صايس ولا يصلح ان
 ضاحك وان كان الثالث كان الجواب بخاصة بالخاصة وحده كما ان سئل

انما هو كجب الخوصصة للثبوت في زمان واحد لان المقولتين في زمان واحد

المختلفين

سئل

اذا سئل باي شيء هو في ذاته ضاحك لا يراى عليه في عرض فقط فان كان الاول كان
 خاصة كالضاحك لذات الوقت هذه القاعدة فنقول الداء الذي لا يكون
 مقولا في جواب ما هو كجب الخوصصة للثبوت في زمان واحد لان المقولتين في زمان واحد
 بقوله ما يميزه عن الشيء ومن التفسير عرف ان كل ماهية لها فصل وجب
 ان يكون لها جنس وهذا عند المتقدمين واما عند المتأخرين والجواب
 مركب الماهية من امرين متساويين كان كل منها فضلا عن الآخر وهذا الاضلاله
 في امتناع مركب الماهية من امرين متساويين عند المتقدمين
 جوازها عند المتأخرين قال ولو قلنا او في الوجود ايضا في اقول اقول
 صاحب المتن او في الوجود بعد قوله في نفسه لكان الشئ في الوجود الفصل
 الذي يميز الشيء عما يشترك في الجنس كالفصل الانسان والحيوان والفصل
 الذي يميز الشيء عما يشترك في الوجود كالجزء الماهية المركبة من امرين
 متساويين او امرين متساويين في نفس المقول في جواب اي شيء هو في
 ذاته كما اذا فرقتا ماهية المركبة من امرين متساويين في الوجود
 فيكون كل منهما مركب الماهية من امرين متساويين في الوجود
 من جوب وهو ان سائر الموجودات لا يميزها واما في الفصل
 كل منها يميز ماهية عما يشترك في الوجود قال بقاء على بطلان المركب
 اه اقول استدل على بطلانه بان يقال لو فرقت الماهية حقيقة من امرين
 فاما ان لا يفرق في الامر احد الامرين الا في الوجود هو ضروري وجوب
 احتياج بعض الماهية الى البعض ليحصل كمال الاتصال او يتي في فان
 احتاج كل منهما الى الآخر ليزم الدور وسوفيق الشيء على نفسه
 وانه في ذاته وان احتاج احدهما الى الآخر دون الآخر ليزم الدور

يكون

الفصل

الفصل

الفصل

هو الفصل والاما في قوله هو في ذاته ضاحك

الفصل
 الفصل
 الفصل

بلا مرجح لانها ذاتيات متساويات فاجتاز احداهما الى الآخر ليس اول
من احتياجه الاخر اليه قال ففما هذا كان الا لازم عليه ان يذكر في اقله اختلف
النسخ منها فوقع في بعضها ان يذكر وفي بعضها ان لا يذكر ولكل منهما
وجه اما على الاول فيكون معنى الاعتراض فلا بد للمصنف على هذا في تقدير
الاكتفاء بالجنس بناء على بطلان التركيب لما هيته من اعراب متساويين وامر
متساوية ان يذكر الجنس او لفظ الجنس في التعريف اي في تعريف الفصل
وهو قوله كل فيقال عيانا في ما ذكره في التعريف وهو قوله وهو الذي
يميز الشيء عما يشترك في الجنس لئلا يلزم التناقض واحسب عنه على هذا
الوجهين الاول انه لا كان للمنطقيين موقفا من هذا لانهم لم يذكروا
الى ان الفصل ما يميز الشيء في ذاته عما يشترك مطلقا اعلم ان يكون في الجنس
او في الوجود بناء على وجود تلك الماهية وعرف الفصل ولم يذكر في
لفظ الجنس كما في الكتاب ومنهم من ذهب الى ان الفصل ما يميز الشيء في
ذاته عما يشترك في الجنس بناء على بطلان تلك الماهية وزاد في تعريفه
لفظ الجنس فقال انه كل يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته من جنسه
اراد المصنف ان يشير الى مذهبين قد ذكر لفظ الجنس في التعريف في التعريف
اشارة الى لفظ المذهب الثاني وتركه في التوفيق اشارة الى المذهب
الاول الوجه الثاني ان المصنف اختار المذهب الثاني في ذكر لفظ الجنس اولا
ثم تركه ثانيا اكتفاء بدلالة سياق الكلام عليه فلا يلزم التناقض واما
على الثاني فيكون محصل الاعتراض في لفظ المصنف هذا اي على
بطلان تركيب الماهية من اعراب متساويين ان لا يذكر الجنس
في التعريف كما يذكره في الرسم لانه لا يثنى ربه عن شيء واجب

هذا هو المذهب الثاني في تعريف الجنس وهو ان يميز الشيء عما يشترك في الجنس لئلا يلزم التناقض واحسب عنه على هذا الوجهين الاول انه لا كان للمنطقيين موقفا من هذا لانهم لم يذكروا الى ان الفصل ما يميز الشيء في ذاته عما يشترك مطلقا اعلم ان يكون في الجنس او في الوجود بناء على وجود تلك الماهية وعرف الفصل ولم يذكر في لفظ الجنس كما في الكتاب ومنهم من ذهب الى ان الفصل ما يميز الشيء في ذاته عما يشترك في الجنس بناء على بطلان تلك الماهية وزاد في تعريفه لفظ الجنس فقال انه كل يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته من جنسه اراد المصنف ان يشير الى مذهبين قد ذكر لفظ الجنس في التعريف في التعريف اشارة الى لفظ المذهب الثاني وتركه في التوفيق اشارة الى المذهب الاول الوجه الثاني ان المصنف اختار المذهب الثاني في ذكر لفظ الجنس اولا ثم تركه ثانيا اكتفاء بدلالة سياق الكلام عليه فلا يلزم التناقض واما على الثاني فيكون محصل الاعتراض في لفظ المصنف هذا اي على بطلان تركيب الماهية من اعراب متساويين ان لا يذكر الجنس في التعريف كما يذكره في الرسم لانه لا يثنى ربه عن شيء واجب

كما كانت بالقوة في اللسان
بالقوة في اللسان والوجود في الخارج
بالقوة في اللسان والوجود في الخارج

واجب عنه بالاجماع في القوة المذكورة فلا يجوز ان يكون بعض
البيان الواقعي كامر ومنه هذا التعريف عرف ان المصنف اليه في التعريف
ما اذا قال قوله كل جنس للكلية قول فافقت ما السبب انه قال فيما سبق
ان الكل رايد ومنها قال جنس قلت لا بد لي من ان يكون قوله يقال لا بد في
التعريف لا لجنسية لان المنطقيين ذكر واما الفصل على لخصه النوع في جنس
فكان فيه عظمة ان يتوهم ان الفصل لا يقال ولا يحل عليه لانه اعلم لا يقال ولا

يحل على المعلوم قال والاول هو العرض اللازم في اقول لا امتناع انفا كما
في الماهية سواء امتنع انفا كما في الماهية من حيث هي في الوجود
لفردية للتثنية او في الوجود كاسود والجنس من حيث هي في الوجود
كل اشياء اسود وليس كذلك قال والثاني في العرض المماثل في اقله
لا مكان مغايرة سواء وقعت الفردية بالفضل سر بها كصفة العجل او بطيئا
كاسب والشباب او لم يقع اصلا كالزواج الدائم لم يكن وصلا وكالفقر
الدائم لم يكن غناءه قل ففصله فقط يخرج الجنس او اقول وكذا يخرج فصوله
الاخصاس كالحيوان والانس والجنس اناس وقابل الابعاد الثلاثة
وكذلك خاصية الاخصاس كالانسان في فصول الانواع كالناطق و
اي الطول والعرض والعمق للجنس لا يخرج في فصول الانواع كالناطق و
الضاحك والساهق واما المجمع فيخرج بالتبعية لا ضرر وسوقه قول لا

عوضا فلذلك السد احراز الفصل جميعا اليه قال ويرسم العرض العام
اه اقول فيل عليه قد مر ان مقتدرة ان العرض العام لا يقال في الجواب
اصلا ومنها حكمه بانه مقول وان هذا مقتضى صريح واجب عنه ما مر
مرارا متعددة كان في ان يقع في جواب ما هو او في جواب اي شيء هو لانه
ليس نفس الماهية ولا جزئها ولا خاصتها وما حكمه منها هو كونه مقولا اي

هذا هو المذهب الثاني في تعريف الجنس وهو ان يميز الشيء عما يشترك في الجنس لئلا يلزم التناقض واحسب عنه على هذا الوجهين الاول انه لا كان للمنطقيين موقفا من هذا لانهم لم يذكروا الى ان الفصل ما يميز الشيء في ذاته عما يشترك مطلقا اعلم ان يكون في الجنس او في الوجود بناء على وجود تلك الماهية وعرف الفصل ولم يذكر في لفظ الجنس كما في الكتاب ومنهم من ذهب الى ان الفصل ما يميز الشيء في ذاته عما يشترك في الجنس بناء على بطلان تلك الماهية وزاد في تعريفه لفظ الجنس فقال انه كل يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته من جنسه اراد المصنف ان يشير الى مذهبين قد ذكر لفظ الجنس في التعريف في التعريف اشارة الى لفظ المذهب الثاني وتركه في التوفيق اشارة الى المذهب الاول الوجه الثاني ان المصنف اختار المذهب الثاني في ذكر لفظ الجنس اولا ثم تركه ثانيا اكتفاء بدلالة سياق الكلام عليه فلا يلزم التناقض واما على الثاني فيكون محصل الاعتراض في لفظ المصنف هذا اي على بطلان تركيب الماهية من اعراب متساويين ان لا يذكر الجنس في التعريف كما يذكره في الرسم لانه لا يثنى ربه عن شيء واجب

لان السواد ليس بالامر الالهي الحي

والمراد من العلة التي لا يحل على السواد ان يكون في الوجود كاسود والجنس من حيث هي في الوجود لفردية للتثنية او في الوجود كاسود والجنس من حيث هي في الوجود كل اشياء اسود وليس كذلك قال والثاني في العرض المماثل في اقله لا مكان مغايرة سواء وقعت الفردية بالفضل سر بها كصفة العجل او بطيئا كاسب والشباب او لم يقع اصلا كالزواج الدائم لم يكن وصلا وكالفقر الدائم لم يكن غناءه قل ففصله فقط يخرج الجنس او اقول وكذا يخرج فصوله الاخصاس كالحيوان والانس والجنس اناس وقابل الابعاد الثلاثة وكذلك خاصية الاخصاس كالانسان في فصول الانواع كالناطق و اي الطول والعرض والعمق للجنس لا يخرج في فصول الانواع كالناطق والضاحك والساهق واما المجمع فيخرج بالتبعية لا ضرر وسوقه قول لا عوضا فلذلك السد احراز الفصل جميعا اليه قال ويرسم العرض العام اه اقول فيل عليه قد مر ان مقتدرة ان العرض العام لا يقال في الجواب اصلا ومنها حكمه بانه مقول وان هذا مقتضى صريح واجب عنه ما مر مرارا متعددة كان في ان يقع في جواب ما هو او في جواب اي شيء هو لانه ليس نفس الماهية ولا جزئها ولا خاصتها وما حكمه منها هو كونه مقولا اي

هذا هو المذهب الثاني في تعريف الجنس وهو ان يميز الشيء عما يشترك في الجنس لئلا يلزم التناقض واحسب عنه على هذا الوجهين الاول انه لا كان للمنطقيين موقفا من هذا لانهم لم يذكروا الى ان الفصل ما يميز الشيء في ذاته عما يشترك مطلقا اعلم ان يكون في الجنس او في الوجود بناء على وجود تلك الماهية وعرف الفصل ولم يذكر في لفظ الجنس كما في الكتاب ومنهم من ذهب الى ان الفصل ما يميز الشيء في ذاته عما يشترك في الجنس بناء على بطلان تلك الماهية وزاد في تعريفه لفظ الجنس فقال انه كل يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته من جنسه اراد المصنف ان يشير الى مذهبين قد ذكر لفظ الجنس في التعريف في التعريف اشارة الى لفظ المذهب الثاني وتركه في التوفيق اشارة الى المذهب الاول الوجه الثاني ان المصنف اختار المذهب الثاني في ذكر لفظ الجنس اولا ثم تركه ثانيا اكتفاء بدلالة سياق الكلام عليه فلا يلزم التناقض واما على الثاني فيكون محصل الاعتراض في لفظ المصنف هذا اي على بطلان تركيب الماهية من اعراب متساويين ان لا يذكر الجنس في التعريف كما يذكره في الرسم لانه لا يثنى ربه عن شيء واجب

اي نحو لا على افراده لاكون مقولا في جواب ما هو او في جواب اي شيء
هو يكون المحكوم به من خارج المحكوم به هذا لا يلزم التناقض لعدم اتحاد
المحمول وهو شرط فيه كما سيأتي قال يقال على ما تحت حقايق مختلفة لجزء القوة
افقوله في النوع بهذا القيد مطلقا وكذا خرج فضل النوع خاصة وانما
وصول الانجاس اعني وصول البعثة للانواع فيخرج بالبند الاخر
واما خواص الانجاس فلا يخرج عن ترفيع العرض العام لكونه عرضا عاما
بالنسبة الى الانواع ولا يدهش الى خاصة لكونها غير مقولة على ما تحت
حقيقة واحدة فقط فان اردت ان ترتب شيئا فارجه الى المطلقات العرض العامة
قال وكون هذه التعريفات للكليات اه ان يكون هذه التعريفات هي
الكليات كما قال المصنف في الجميع ويرسم بناء اي شيء على امكانه ان يكون
لها اي الكليات الخ ماضية وراء تلك المفهومات وهي التعريفات ليست المقولة
التي ذكرت من قبل الكليات الخ ماضية وراء اي تلك المفهومات
المدكوكة للكليات الخ فتكون تلك المفهومات ماضية وراءها هي المكنة
في كون التعريفات المدكوكة تعريفات بالالزام السادة فتكون ماضية
ودا الحق حدودا ذالما هيبة الجنس والنوع وراء هذا الحق يكون
جنا الاكون مقولا على كثرية مختلفين بالحقايق في جواب ما هو ويكون الا
نساء نوعا لاكون مقولا على كثرية مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب
ما هو وقس عليها البواني وقد يقال انما كانت هذه التعريفات رسوما لان القوة
عاضية في التعريف والتعريف بالعرض رسم وذلك لان الجنس في نفسه هو الكليات الخ
للمختلفين بالحقيقة كواء قيل عليها اولم يقل واما المقولة فهي عرض لم وقيل في
ردده انما باب اشتباه العارض بالعرض فان المقولة عارضة للجنس

ما هو او في جواب اي شيء
هو يكون المحكوم به من خارج المحكوم به هذا لا يلزم التناقض لعدم اتحاد
المحمول وهو شرط فيه كما سيأتي قال يقال على ما تحت حقايق مختلفة لجزء القوة

العرض العامة
المطلقات
العرض العامة
المطلقات
العرض العامة
المطلقات

العرض العامة
المطلقات
العرض العامة
المطلقات

واذا قلنا الحيوان جنس فالحيوان المخصوص للجنسية من
حيث هو هو جنس طبع ومفهوم الجنس اعني الكليات
لنقول لا جواب ما هو نوع مختلف الحقايق جنس
نظيرة والجنوع المركب منها عطف وكذا اذا
قلنا الانسان لا الانسان نوع
والناطق فصل والضابط
خاصة والماضي عرض
عام وسعد
اعلان العلوم والمفاهيم
بالفهم لان الانسان هو العلم
والمفاهيم لان الانسان هو العلم
ان الانسان هو العلم لان الانسان هو العلم
ما حصل بكون الانسان هو العلم لان الانسان هو العلم
لان فاكسب المقورية فاكسب الجهورات المقورية انما هو بالقول
الشارح ويحيى به بالتعريف واما التسمية بالقول الشارح فلان القول
هو المركب والمعرف مركب كليا عند قوم وغالبا عند افرق والصحيح هو الا
ول واما بالشارح فلهذا وايضا مفهومات الاشياء وعفايقها
فاستحصل الجهورات المقورية انما هو بالحجة واستفاد عليها مفصلة
ان شاء الله تعالى فظهر المنطق امانا في قولنا الشارح واما في الحجة والحكي منها
مبادي يتوقف فيها عليها في القول الشارح في الكليات الخ ومبادي
الحجة النفسية لا نعرفه هذا عرف وجه التقديم باب الكليات على باب القول الشارح
واما وجه تقديم القول الشارح في الحجة فلان القول الشارح في نفسه يخص
اي لا يتغير فيه الحكم والحجة بقدره مع تغير الحكم والقصور الخ مقدم
مقدم على القصور الذي معه الحكم طبقا تقدم وضعا ليوافق الوضع

ما هو او في جواب اي شيء
هو يكون المحكوم به من خارج المحكوم به هذا لا يلزم التناقض لعدم اتحاد
المحمول وهو شرط فيه كما سيأتي قال يقال على ما تحت حقايق مختلفة لجزء القوة

العرض العامة
المطلقات
العرض العامة
المطلقات
العرض العامة
المطلقات

العرض العامة
المطلقات
العرض العامة
المطلقات
العرض العامة
المطلقات

العرض العامة
المطلقات
العرض العامة
المطلقات
العرض العامة
المطلقات

الطبع قال ان ربح خرج الرسم اه اقول لان الرسم لا يدل على ماهية الشيء و
حقيقته وجوهره وذاته وهي ما **هو** الشيء **هو** كالجوانب الناطق بالنسبة

الى الانسان بل يخرج الشيء عن جميع ما عداه قال ان ربح فلنا لا نكروم التسلسل
اه اقول الحق قول دال على ماهية الشيء وحد الخد ايضا قوله دال على ماهية الشيء
وفيه نظر لان حد الخد ليس نفس الحد بل فرد من افراده كذلك وجود الوجوه
ليس نفس الوجود بل فرد من افراده فالاولى ان لا يجب كذلك بل يجب بانها

التسلسل غير لازم لانه مرفوع المرفوع في حيث هو غير متعلق بمرفوع اخر اما البنا
هذه اجزاء او لكونها معلومة **بالكسب** واما بان التسلسل في الامور الاعتبارية
والتسلسل فيها ليس بحال لان التسلسل ينقطع بانقطاع المعتبر قال سواذي
بتركب عن جنس الشيء اه اقول الجنس اما قريب او بعيد لانه ان كان الجواب

عن الماهية وعن بعض ما ينزل الماهية فيه اي في ذلك الجنس **الجواب** عنها
وعنه ما يشترك فيها فهو الجنس القريب كالجوانب بالنسبة الى الانسان فان الحيوان
جواب عن السؤال عن الانسان والفرس ومما الجواب عنه وعن جميع الانواع
المشاركة للانسان والحيوانية وان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما

يشترك فيه عن الجواب عنها وعن بعض **الاشياء** **الاشياء** **الاشياء** وهو الجنس البعيد
كالجسم النامي بالنسبة اليه فان النباتات والحيوانات يشترك في الانسان
فيه **الاشياء** الجسم النامي لكنه اي الجسم النامي يكون جوابا عنه وعن بعض
المشاركات الاخر وسوا المشاركات النباتية ولا يكون جوابا عنه وعن بعض

المشاركات الاخر وسوا المشاركات الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركات
الحيوانية الحيوان والفصل **اما** قريب او بعيد لان الفصل ان **الاشياء**
عن جميع مشاركات في الجنس القريب وهو فصل قريب كالناطق للانسان فانه

والاشياء الناطقة بالحيوانية والاشياء الناطقة بالانسانية

والاشياء الناطقة بالحيوانية والاشياء الناطقة بالانسانية

فانه يخرج الانسان عن جميع مشاركات في الحيوان والناطق للفرس فان
يخرجه عن مشاركات في الجنس البعيد فهو فصل بعيد كالجاس للانسان
والفرس فانه يخرج كل واحد منهما عن مشاركاتهما في الجسم النامي ويخرج
النباتات والحيوان الناطق حد انما للانسان والجسم النامي

الناطق بل هو حد ناقص اليه قال فانه اذا سئل عن الانسان بما هو واجب
بانه جسم ناطق اقول هذا الجواب كذا تقدم مطابقة للسؤال بما هو
لان السؤال بما هو انما يطلب به تمام ماهية الشيء والجسم الناطق ليس تمام

ماهية الانسان اللهم الا ان يقال مقصود الشارع بمحو التمثيل للفرس
لان ذلك في نفس الامر قال من جنس الشيء وخاصة اللازمة اه اقول
وانما في الخاصة باللازمة لاستتباع التوقي بالخاصة المفارقة لكونها

أخص من ذي الخاصة والتميز بالاختصاص غير ما في قال انه ما في عاقد
عن بعض الاطفاه اقول ما في عاقد منه يخرج الماهية على الاقدام الاربعه
كالفرس والبقر وغيرها وقوله عن بعض الاطفاه يخرج ما ليس ببعض
الاطفاه وقوله بادي البشرة اي كلوف البشرة من الشعر يخرج ما هو مستور

البشرة بالشعر وقوله مستقيم العامة يخرج من متعينة العامة كالابل والفرس و
غير ما قلنا فلا ضحك بالطبع اختص الجميع للانسان وخبره غيره
قال لما فرغ من القول شارح **في** **الحجة** **الحجة** **الحجة** اقول كما ان للقول
الشارح ما يتوقف عليه ويجب تقديمه عليه وهي الطليان الجنس **الحجة**

هذا هو السؤال المقدم على ما ذكرناه من ان الانسان

فانه يخرج الانسان عن جميع مشاركات في الحيوان والناطق للفرس فان

فانه يخرج الانسان عن جميع مشاركات في الحيوان والناطق للفرس فان

والمزاد من الشايع
سماه لللطائف غير
قوله فلا يصفى طلائع
مفهومه في ذلك التام

قضا

ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولنا العدد اما
زوج او فرد والحاصل انه ان كان الحكم بالاتصال والانفصال في النظرية
الشرطية عا وضع معي في زمان معين فهو مخصوصة والا فاما بين كمية
الحكم بانه على جميع الاوضاع او على بعضها فهي مخصوصة والا فهي مرسلة
وسمى الموجبة الكلية في المنفصلة كلما ومية ومهما في المنفصلة دائما
وسمى الكلية الجزئية فيهما السالبة وسمى الموجبة الجزئية فيهما قد يكون
وسمى السالبة الجزئية قد لا يكون بادخال حرف السلب على سور الاجاب
الكل كليهما وليس مية في المنفصلة وليس دائما في
في المنفصلة وهذا كله بحسب الاجمال فانه اردت تفصيلا فارجع الى
الطولات قال لانه ان كان صدق الثاني فينا على تقدير صدق المتقدم
لعلاقة اه اقول القضية الشرطية المنفصلة اما ان يكون مية مقدما واليها
علاقة معلومة تقتضي ان يكون السال صادقا على تقدير صدق المتقدم
ولا يكون فان كان الاول فالقضية منفصلة لزومية والا كان الثاني
فمنفصلة انتفاقية والمواو بالعلاقة مية يقع بين المتقدم والمتأخر ملازمة
وهي اي العلاقة تنشأ عن ذات المتقدم في الاكثر لكونه علم للتأخر كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او معلولا لانه ان كان النهار
فالشمس طالعة او مضابفا للتأخر كقولنا ان كنت عاشقا لله كان الله
معتوقا والمضابفا بها الشئان اللذان لا يتعقل احدهما بدون الآخر
كالب والابن والغافق والمعتوق وانما قلنا في الاكثر لان العلاقة
ربما تنشأ بسبب امر منفصل لكونها اي المتقدم والمتأخر معلول علم واحد

واحدة نحو ان كان النهار موجودا فالعالم مضيئ فان وجود النهار إضافة
العالم معلولا لان الظهور في الشمس ومنه يعرف ان قولنا ان شئ عني
ذات التقدم يكون باعتبار التقلب قال فانه لا علاقة بين ما طبقه اه اقول
اي لا علاقة بينهما العلاقة المذكورة التي يتعلق بها علم الحكم وهذه وان
كان بينهما في نفس الامر لانها امران واقفان في الكائيات وكل امر واقع
في الكائيات لا بد له من سبب فلا بد من اجتماعهما اما تسمية الاول بالزومية
فلا تشمل على الزوم بل على الاتفاق **والعلمان من الشرطين واما تسمية**
الثانية بالاتفاقية فلعدم شتمها على الزوم بل على الاتفاق **واعلم ان**
هذا التبريق للمنفصلة الزومية لا يتناول الزومية الكاذبة كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود لعدم اعتبار صدق الثاني للعلاقة
فيها والاولى ان يقال والزومية ما حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق
قضية اخرى للعلاقة بينهما موهوبة لذلك وسومناو الزومية
الكاذبة لان الحكم للعلاقة ان طابق الواقع كان الزومية صادقة و
ان لم يطابق كانت كاذبة وانه ان هذا التبريق للاتفاقية لا يتناول
الاتفاقية الكاذبة كقولنا ان كان الانسان ذواتا طفا فالنهار صاهل
لعدم صدق الثاني على سبيل الاتفاق ولو قال من التي حكم فيها بصدق
على تقدير صدق المتقدم للاتفاقية بل مجرد صدقها لتناول الاتفاقية
الكاذبة لكان اولي فان الحكم بصدق الثاني لا للعلاقة بل مجرد صدقها
ان طابق الواقع والاتفاقية صادقة والا فكاذبة قال كقولنا العدد
ام زوج او فرد اقول اجتماعي العقل في هذه القضية اربعة صدق
المقدم والمتأخر معا فكذلكهما معا او صدق المتقدم مع كذب الثاني

ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكقولنا العدد اما
زوج او فرد والحاصل انه ان كان الحكم بالاتصال والانفصال في النظرية
الشرطية عا وضع معي في زمان معين فهو مخصوصة والا فاما بين كمية
الحكم بانه على جميع الاوضاع او على بعضها فهي مخصوصة والا فهي مرسلة
وسمى الموجبة الكلية في المنفصلة كلما ومية ومهما في المنفصلة دائما
وسمى الكلية الجزئية فيهما السالبة وسمى الموجبة الجزئية فيهما قد يكون
وسمى السالبة الجزئية قد لا يكون بادخال حرف السلب على سور الاجاب
الكل كليهما وليس مية في المنفصلة وليس دائما في
في المنفصلة وهذا كله بحسب الاجمال فانه اردت تفصيلا فارجع الى
الطولات قال لانه ان كان صدق الثاني فينا على تقدير صدق المتقدم
لعلاقة اه اقول القضية الشرطية المنفصلة اما ان يكون مية مقدما واليها
علاقة معلومة تقتضي ان يكون السال صادقا على تقدير صدق المتقدم
ولا يكون فان كان الاول فالقضية منفصلة لزومية والا كان الثاني
فمنفصلة انتفاقية والمواو بالعلاقة مية يقع بين المتقدم والمتأخر ملازمة
وهي اي العلاقة تنشأ عن ذات المتقدم في الاكثر لكونه علم للتأخر كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او معلولا لانه ان كان النهار
فالشمس طالعة او مضابفا للتأخر كقولنا ان كنت عاشقا لله كان الله
معتوقا والمضابفا بها الشئان اللذان لا يتعقل احدهما بدون الآخر
كالب والابن والغافق والمعتوق وانما قلنا في الاكثر لان العلاقة
ربما تنشأ بسبب امر منفصل لكونها اي المتقدم والمتأخر معلول علم واحد

ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او معلولا لانه ان كان النهار
فالشمس طالعة او مضابفا للتأخر كقولنا ان كنت عاشقا لله كان الله
معتوقا والمضابفا بها الشئان اللذان لا يتعقل احدهما بدون الآخر
كالب والابن والغافق والمعتوق وانما قلنا في الاكثر لان العلاقة
ربما تنشأ بسبب امر منفصل لكونها اي المتقدم والمتأخر معلول علم واحد

الحكم بكون

التأخر

لا اجزاء مائة الجمع يستلزم تقييد الآخر لاشتراك الجمع بينهما في تقييد احداهما

اما ساو لذلك العدد او غير ساو لى مركب من حليلتين لكن اذا لم يكن
العدد مساويا لى لذلك العدد كان زائدا عليه او ناقصا فلما كانت
هذه المنفصلة اثنى قولنا او زائدا عليه و ناقصا عنه في قوة تلك الحلية
وهي قوله او غير مساو لم اقيمت تلك المنفصلة مقامها لى مقام هذه
الحلية فظنى انما هى القضية المركبة من حلية ومنفصلة مركبة عن ثلثة اجزاء
هذا مراد الشارح لكن اسلوب كلامه لا يقتضيه ذلك بل يقتضيه ان يقال
فلما كانت هذه الحليات في قوة تلك المنفصلة اقيمت مقامها قال وكذا
مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع اقوية نظرا لان لا فرق بينهما في جواز
تركيب كل منهما عن اكثر من جزئين لاننا يقال في مانعة الجمع اما ان يكون هذا
الشئ شجرة او حجر او حيوانا كذا يقال في مانعة الخلو اما ان يكون هذا الشئ
لا شجرة او حجر او لا حيوانا فلما لا مانعة في مانعة الجمع لان معنى احد اجزائها
لا يستلزم معنى التمسك الا في جواز الخلو بينهما في يلزم اجتماعهما مثلا في المثال لذلك
كون ان يكون هذا الشئ شجرة يستلزم كونه لا حجر لا متناهي بل هو بينهما وكون
لا حجر لا يستلزم كونه حيوانا لجواز الخلو بين الحجر وجميع الحيوان فيعلم
ان يكون شجرة او حيوانا وقد كان بينهما مانعة الجمع وكذلك لا مانعة في مانعة
الخلو لان تقييد احد اجزاء مانعة الخلو يستلزم معنى الآخر لا متناهي الخلو
بينهما او معنى احد صيغ لا يستلزم تقييد الاخر لجواز الجمع بينهما في يعلم
خلو الحجر عن مثلا في المثال المذكور ان اتناها كون هذا الشئ لا شجرة يستلزم
كونه لا حجر لا متناهي الخلو بينهما وكونه لا حجر لا يستلزم اتناها كونه لا حيوانا
لجواز بل هو بينهما مانعة بل هو اتناها لا شجرة ولا حيوانا وقد كان بينهما مانعة الخلو
قال وبما اختلفا في القضية ان اقول من استلزم في احكام القضايا

القضايا و لو اختلفا بعد النزاع عن توفيق القضية وانما اختلفا عن
التوفيق والتقييد لانه التوفيق لى ما مفهوم الشئ والتقييد لى افراده **وهو**
الحكم على افراد الشئ بعد لى ما مفهوم وافراده اوله وسوى التناقض اختلافا
قضيتي بالاجاب والسلب كيتا يقتضيه ذلك الاختلاف لانه لا يوسطة
ان يكون احد القضيتين صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب بالفعل او
بالقوة و زيد ليس بكاتب بالفعل او بالقوة فان ما بين القضيتين اختلاف
بالاجاب والسلب كيتا يقتضيه لانه ان يكونا احدهما صادقة والاخرى
كاذبة في نفس الامر كما حسب الواقع قال قولنا اختلافا حتى الى اقول لانه
اختلاف المذكور وتوفيق التناقض يقتضيان الاختلاف في الواقع بين
قضيتي وبين مفردين كالسما والارض والمنرف والمغرب وبين مفرد قضيتي
كحرف زيد قائم وقوله قضيتي بحرف الاختلاف الواقع بين حرفي قضيتي كاختلاف
مفرد بين ومفرد وقضية لكن هذا مع التقييد الاول جنس متوسطين والاختلاف
بين قضيتي بالاجاب والسلب كما مر من مثال التناقض التناقض وبالجملة والشرعية
كقولنا زيد كاتب وان كان زيد باعرا وفردا بحد وبالمنفصلة والمنفصلة
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والعدد امان في واما فرد
وبالمخصوصة والمهمة كقولنا كل انسان حيوانا والانسان حيوانا وبالجملة
والجزئية كقولنا كل انسانا و بعض الانسانا ليس حيوانا وبالعدد والخصيص
كقولنا زيد لا حجر و زيد ليس بحرف والمراد بالعدد ان يكون حرف السلب جزئيا
منه المثال الاول ومن التخصيص لا يكون حرف السلب جزئيا منه كالمثال الثاني
فقد قولنا زيد لا حجر ان الحجر ثابته لمزيد ومنه قولنا ليس بحرف ان الحجر ثابته
مسبوته عنه فيكون الاول موضوعية والثاني سلبية لان المراد من المثال الاول في السلبية

ربط السلب وربط السلب ايجاب ومن ثلث في سلب الربط وقوله بالايجاب
والسلب اخر في ما عداه اي ما عدا الاختلاف بالايجاب والسلب من المذكورات
وهو ما يذاع العقيد بن الاولي جنس متوسط ايضا واول الاختلاف
لو اقم بين الحقيقي سواء كان ذلك الاختلاف في حقيقة صدق احد هما
وكذب الآخر او لم يفتقروا من وجود زيد ليس بيقين فانما يابعدا
ويكذب او قولنا زيد ساكن زيد ليس بمنزل وفول حيث يتقيد اخر في الاختلاف
الغير المتقيد وهذا التبديع يعود الى التفتة السابقة جنس في ربط بينا واول
الاختلاف في المتقيد سواء كان ذاتا او صورة او لم يكن كذلك بواسطة او
بخصوص مادة وقوله لذاته فصل يخرج الاختلاف في المتقيد بواسطة او بخصوص
المادة اما بواسطة فلما في ايجاب شيء لشيء وسلب ما يباو يد عنه كقولنا زيد
زيد ليس بناطق فاما الاختلاف بينهما لا يقتضي لذاته صدق احد هما وكذب
الآخر بل انما يقتضي ذلك اما لان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا
زيد ليس بانسانا واما لا قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق واما
خصوص المادة فكما في قولنا كل فرس حيوان ولا شيء من الفرس حيوانا او قلنا
يعتق الانسانا حيوانا ويعتق الانسانا ليس حيوانا فاما اختلافهما
بالايجاب والسلب يقتضي احدهما وكذب الآخر لذاته وللصورة و
هيه كونهما كليتي او جزئيتي بل بخصوص المادة والا اي وان كان ذلك الا
قتضاء بصورة لا بخصوص المادة لزم ان يكون ذلك الاقتضاء كليتي او جزئيتي
وليس كذلك فاما قولنا حيوانا انسانا فلا شيء من الحيوانا انسانا كليتي
مختلفتا بالايجاب والسلب مع ان اختلافهما لا يقتضي صدق احدهما وكذب الآخر

في شرح
في شرح
في شرح

فان الكلمة لفظ وضع لشيء مفرد في غمرة اشكال الالهي والالهي واللام في الكلمة لا يوزنه
الجنس ولا العهد اما الاول فلانه لو كان الجنس يلزم اجتماع التقيضين ببيان
ان الجنس يدل على كثير من تخليقي بالحقائق واتقاء للوصفة وبين الجنس والحدة
تضاد واما الثاني فضاخر لانه لم يجرى التكلم والمخاطب ذكر الكلمة ليكون الالام للعهد
وجوابه ان الالام من التعرقي الحقيقة وليس الاستقراء في الالام اجزاء التقيضين و
يجوز ان يكون العهد الذي هو التثنية امة هذا التعرقي متقوض بالتصاير المستقرة في الافعال
فانما كانت مع انما ليست بالفاظ وجوابه ان الالام انما ليست بالفاظ لانه المراد من اللفظ
ما كان محفوظا بلفظ او كما فان تلك الفعاليات وان لم يكن مملوفا باللفظ فمملوفا
بالحكم الثالث امة هذا التعرقي متقوض بالحقايات الاعوانية فانما اللفظ وضع لشيء
مفرد وليست بكلمة لانها كانت كلمة الحاشية او افعالا او حرفا او اقسام
جميعا باطلا وجوابه ان الالام انما لا تقسم بغيرها باطلا لانها حرف لكونها ذات معنى
وغيرها مع انما ليست بلفظ لانه الالفاظ ما يقتضي قيام الحروف التبعي وان انضم في زيد
لا يمكن اللفظ به مفردا بل ارجع الى ضرب لانه يكون كلمة لانه دال على معنيين المحررين
والزمان وجوابه ان المراد لا مفرد ان لا يد لجزء لفظه مع معناه ولفظ ضرب كذلك
الحاشية ان الكلمات التي تدل على الالفاظ لا اسم والفعل والحرف فيكون لا يكون
كلمات لا لا وضعت لشيء واحد وضرب وقد جوب ان هذا الالفاظ التي وضعت الالاف
لها معان فان المراد باللفظ في قوله وضع لشيء اعم من ان يلقى لفظا او غيره والسادس ان
ان الكلمات الموضوع لالفاظها لم تكن مملوفا لجزء الكلمة لا بلفظ لا بكون
جميع لان لفظ الجز موضوع لثلاث زيد قائم وذهب عن جوابه ان الالام ان لفظ الجز
موضوع لثلاث قولنا زيد قائم بل موضوع لمفهوم صدق على صدق مثل زيد قائم وهذا
المفهوم ليس بتركيب السابغ ينبغي ان يقول الكلمة لفظه لوجوب المطابقة بين الالاء
والجزء في التثنية هنا وجوابه ان الالام وجوب المطابقة بينهما لان اللفظ اسم غير مستق

او التضياد

في شرح

في شرح

في شرح

كما يقال الغرض في ثبت لان جزم التبداء اذا كان جامدا لا يلزم المطابقة بينهما واما اذا
 كان لهما اشتقاق مثل زيد فاما فيجب المطابقة بينهما لان اللفظ الضمير الذي يتوفاه ضمير
 المتبداء يذكر ويؤتى بخلاف جامدا فانه ليست فيه فيه التام لما قال لفظا وضع لم
 يحتمل ان يكون له جواب انه لما قال لي جري عليه فكم مغردية ان ذلك في الجملة لا في الالزامية
 وفي الحدود له يجوز ان يستعمل في الجملة لا في التزام التام في الجملة لا في الجملة في قوله
 وضع لان في قوله لي يعني عنه فان المهم ليس يعني والوضع لا يكون اللفظ وجواب انه
 احسن من ان في لفظ يوت على مع مغرد وليس بكلمة لانه العرب لم يضعوا لفظ
 لان الوضع تخصيص اللفظ باذا لانه بقصد الوضع العاشر ان الحد متقوض بنفس الحد
 لانه قد اخرج لفظ وضع لمع مغرد وليس بكلمة وجوابه ان مجموع الحد مركب لانه المراد
 بالتركيب ما يولد من لفظ خارج معناه ومجوع الحد كذلك والله اعلم
فانه قيل قوله لفظ جري من جنسيات الكلمة وقد جعل جسا وكذلك قوله وضع جري من جنس
 وقد جعل فصلا لهما والجنس والفصل يجب ان يكونا اجزاء الحد ولا جزئية اجيب عنه بان
 ما جعل جسا انما هو مدلول اللفظ ومدلول اللفظ ليس جزئيا من جنسيات الكلمة والا يوجب
 كحقيقة عند حقيقة وليس كذلك فان مدلول اللفظ قد يكون جملا والمهم لا يكون كلمة وما هو جزئ
 انما هو وضع فاما هو فصل ليس جزئيا وما هو جزئ ليس فصلا **فانه قيل** الكلمة فرد من افراد الكلمة
 فيكون الشيء فردا من افراد الشيء نفسه فيلزم ان يكون الشيء والاعيان نفسه فيلزم ان يكون الشيء معرفة
 لنفسه وكذلك يقول في اللفظ فانه فرد من افراد اللفظ **اجيب** بان الكلمة لها اعتباران
 اعتبارا انها لفظ وضع لفظ مغرد واعتبارا من خصوصيات التي امتازت عن سائر الكلمات
 فصلا اعتبار الاول مدلوله وبالاعتبار الثاني داله وكذلك ان اللفظ له اعتباران
 اعتبارا انه صوت يعقد على موقع الخوف واعتبارا من خصوصيته فكونه مدلوله داله
 بالاعتبار الثاني وكونه مدلوله لا باعتبار الاول فيلزم كونه الشيء على نفسه ومعرفة نفسه
فانه قيل ان الكلمة باعتبار الثاني التي هي الذي به كانت داله انما هي ايضا لفظ وضع لفظ
 مغرد فيلزم ما ذكرناه او لانه دلالة الشيء على نفسه **اجيب** بان الكلمة باعتبار انها لفظ وضع
 لفظ مغرد لا يصدق داله صلا بل بهذا الاعتبار لا يصدق الا مدلوله للكلمة وكونه داله لا يكون الا

الا باعتبار التي هي خصوصية **فانه قيل** اللفظ جنس لكلمة فيكون اعلم منها لكنه فرد منها فيكون احق
 منها وقوله وضع فصل لهما فيكون ما وبان فرد منها فيكون احق منها **اجيب** بان اللفظ
 جنس باعتبار معناه فرد باعتبار لفظ وضع لفظ مغرد وكذا القول في وضع موجب الدلالة

